

کتاب تلخیص الحقائق

فهرس الموضوعات

القسم الأول في المنطق

الجملة الأولى

- 85..... الفصل الثاني في دلالة اللفظ على المعنى
- 85..... الفصل الثالث في المفرد والمؤلف
- 86..... الفصل الرابع في الكلّي والجزئي
- 87..... الفصل الخامس في المحمول والموضوع
- 88..... الفصل السادس في الذاتي والعرضي
- 88..... الفصل السابع في المحمولات الخمسة
- 89..... الفصل الثامن في الحدّ والرسم

الجملة الثانية

- 90..... الفصل الأول في القضية
- 91..... الفصل الثاني في إيجاب الحملية وسلبها
- 92..... الفصل الثالث في خصوص الحملات وحصرها وإهمالها
- 93..... الفصل الرابع في مواد القضايا وجهاتها
- 94..... الفصل الخامس في المتّصلات
- 96..... الفصل السادس في المنفصلات
- 98..... الفصل السابع في التناقض
- 99..... الفصل الثامن في العكس

الجملة الثالثة

- 101..... الفصل الأول في القياس
- 103..... الفصل الثاني في الاقترانات الحملية

107	الفصل الثالث في الاقتنات الشرطية.....
109	الفصل الرابع في القياسات الإستثنائية الشرطية.....
110	الفصل الخامس في القياسات المركبة.....

الجملة الرابعة

111	الفصل الأول في القضايا التي هي مواد القياسات.....
113	الفصل الثاني في البرهان.....
114	الفصل الثالث في القياسات التي ليست برهانية.....

القسم الثاني في العلم الطبيعي

الجملة الأولى

115	الفصل الأول في نفي الجزء الذي لا يتجزى.....
118	الفصل الثاني في تناهي الأبعاد.....
119	الفصل الثالث في إثبات الهيولي وبرهانه.....
120	الفصل الرابع في الصورة المخصصة للجسم.....
121	الفصل الخامس في الجهات.....
123	الفصل السادس في المكان.....
125	الفصل السابع في الحركة والزمان.....

الجملة الثانية

128	الفصل الأول في أحكام المحدد للجهات.....
129	الفصل الثاني في أن حركات الأجرام الفلكية لا بد وأن تكون إرادية.....
129	الفصل الثالث في أن محرك الفلك الحافظ للزمان لا بد وأن يكون قوة مجردة لا جسمانية.....

الجملة الثالثة

- 130 الفصل الأول في أنهما.
- 131 الفصل الثاني في انقلاب بعضها إلى البعض
- 132 الفصل الثالث في طبقات العناصر
- 132 الفصل الرابع في الآثار العلوية والسفلية

الجملة الرابعة

- 134 الفصل الأول في المزاج
- 135 الفصل الثاني في المعادن
- 136 الفصل الثالث في القوى النباتية
- 137 الفصل الرابع في القوى الحيوانية

الجملة الخامسة

- 140 الفصل الأول في تعريف النفس الناطقة وخواصها
- 141 الفصل الثاني في أن النفس الناطقة مجردة عن المادة
- 143 الفصل الثالث في حدوث النفس
- 144 الفصل الرابع في بقاء النفس بعد البدن
- 144 الفصل الخامس في خواص نفوس الأنبياء والأولياء
- 146 الفصل السادس في أحوال النفس بعد المفارقة عن البدن

القسم الثالث في العلم الالهي

الجملة الأولى

- 147 الفصل الأول في الأمور التي يجب تقديمها
- 148 الفصل الثاني في أن الموجود على قسمين واجب لذاته وممكن لذاته

150	الفصل الثالث في أن وجود الممكنات مغاير لماهياتها
150	الفصل الرابع في أن الواجب لذاته وجوده نفس حقيقته في الخارج والعقل جميعاً
152	الفصل الخامس في الأمور التي لا تتميز عن الماهية
153	الفصل السادس في أجناس الموجودات المشهورات

الجملة الثانية

154	الفصل الأول في توحيد الواجب لذاته
154	الفصل الثاني في تنزيه الواجب وتقديسه
155	الفصل الثالث في كيفية علمه بذاته وبالأشياء كلها
155	الفصل الرابع في أن الواجب لذاته لا يصدّر منه إلا جوهر مجرد عن المادة بالكلية
156	الفصل الخامس في كيفية لزوم الكثرة عن واجب الوجود بواسطة الصادر الأول
158	الفصل السادس في إدامة الفيض عن واجب الوجود

الجملة الثالثة

160	في الطرائق التي سلكها المليون في الإلهيات
160	الفصل الأول في طريقتهم في إثبات الصانع
161	الفصل الثاني في طريقتهم في الوجود
162	الفصل الثالث في طريقتهم في مؤثرية واجب الوجود
162	الفصل الرابع في طريقتهم في الصفات
163	الفصل الخامس في طريقتهم في إنكار وجود العقول والنفوس
164	الفصل السادس في طريقتهم في إعادة المعدوم

صنّفه مولانا الإمام الفاضل الأّوحد الكامل المحقّق العلامة حبرُ الأّمة قدوّة الأّئمّة بُرّهان الحقّ هادي الخلق أميرُ الملّة والدين حُجّة الإسلام والمسلمين أستاذ الحكّماء والمتكلمين أفضل المتأخّرين المفضّل بن عمر بن المفضّل الأّبّري أطال الله بقاءه ومتّع الإسلام بطول حياته.

قرأ عليّ هذا الكتاب²⁷⁰ الإمام الفاضل العالم الكامل المحقّق نجمُ الملّة والدين شرفُ الإسلام والمسلمين سيّدُ الحكّماء والأفاضل زين المحقّقين حسيب²⁷¹ العراق عليّ بن عمر بن عليّ القزويني يُدعّمُ الله فضله، قراءة بحث²⁷² وتحقيقٍ ومطارحةٍ وتدقيقٍ وانتهت²⁷³ القراءة في الخامس والعشرين من ذي القعدة سنة سبع وعشرين وستمائة، كتّبه مؤلّف الكتاب المفضّل بن عمر بن المفضّل الأّبّري حامداً لله تعالى. {44/1}

269 ب + كتبت هذا صورة طبق خط الأّبّري فوق الصطر.

270 ب + كتبت هذا صورة خط مؤلّف الرسالة فوق الصطر.

271 أ: قد انمحت كلمة "حسيب".

272 أ: قد انمحت كلمة "بحث".

273 أ: قد انمحت كلمات "ومطارحةٍ وتدقيقٍ وانتهت".

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد حمدا لله والثناء عليه كما هو أهلُهُ ومستَحَقُّهُ، والصلاة على رسوله محمد وآله، فَإِنِّي حَرَرْتُ
للمخلصين من الرفاق²⁷⁴ تَذَكُّرَةً جامعَةً للعلوم الحِكْمِيَّةِ بأقسامها الثلاثة المشهورة، وسَلَكْتُ فيها طريقَ²⁷⁵
طلبِ الحقِّ وإِثَارِ الصدق، وقد كان معظم²⁷⁶ غرضي من تأليفها إيصالُ المعاني إلى الأذهان، لا جَرَمَ جعلُها
مَجَرَّدَةً عَمَّا وَجَدْتُ في الكتبِ من الحشو والتطويل، وأودعتُ فيها من كلِّ فن ما هو ضروري الاستحضار منه،
ولما فَرَعْتُ من تحريرها سَمَّيْتُهَا **تلخيص الحقائق**، لِيُحَاذِيَ اسمها مُسَمَّاها وَيُطَابِقُ لفظُها ومعناها، واستعنتُ بالله
ولي التوفيق، وهو حسبنا ونعم المعين.

274 أ: قد انمحت كلمة "من الرفاق".

275 أ: قد انمحت كلمة "طريق".

276 أ: قد انمحت كلمة "معظم".

القسم الأول في المنطق

وفيه جمل.

الجملة الأولى

ثمانية فصول.

الفصل الأول في الحاجة إلى المنطق

اعلم أن العلم إما تصوّر وهو حصول حقيقة الشيء في الذهن، وإما تصديق وهو الحكم على الشيء بنفي أو إثبات. وكل واحد من التصور والتصديق قد يكون فطرياً كتصور الوجود والتشبيه، والتصديق بأن الواحد نصف الاثنين، والكل أعظم من الجزء، وقد يكون غير فطري كتصور العقل والنفس، والتصديق بأن الإله واحد، والعالم محتاج إلى الصانع. وما ليس بفطري لا يحصل إلا بالفكر، أعني ترتيب أمور معلومة ليتأدى منها إلى أن يصير²⁷⁷ المجهول معلوماً، وذلك الترتيب قد يكون صواباً وقد يكون خطأ، وإلا لما وقع بين العقلاء خلاف، فلا بُد من علم فاصل بين الخطأ والصواب، وذلك هو الموسوم بالمنطق.

فإن قيل: المنطق لا يخلو إما أن يكون بديهيّاً أو لا يكون، لا سبيل إلى الثاني، وإلا لكان محتاجاً إلى منطق آخر، ويذهب²⁷⁸ الأمر به إلى غير النهاية، فلا يمكن أن يحصل لنا علم فاصل بين الخطأ والصواب، فالمنطق بديهي فلا حاجة إلى تعلّمه. قلنا: لا نسلم أنّ المنطق إن لم يكن بديهيّاً كان محتاجاً إلى منطق آخر، وهذا لأنّ المنطق وإن لم يكن بديهيّاً، لكنّ بعضه بديهي وبعضه غير بديهي، والبديهي منه فاصل بين الخطأ والصواب الذي يقع في البعض الذي هو غير بديهي منه، فلا تقع الحاجة إلى منطق آخر، ويكون المجموع فاصلاً بين الخطأ والصواب الذي يقع في غير المنطق.

277 أ: قد انمحت كلمة "يصير".

278 أ: قد انمحت كلمة "ويذهب".

الفصل الثاني في دلالة اللفظ على المعنى

قد تكون دلالاته بالمطابقة، وهو الذي يُعتبرُ بالنسبة إلى ما وضع له، كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق، وقد تكون دلالاته بالتضمن، وهو الذي يُعتبرُ بالنسبة إلى بعض ما وُضِعَ له، كدلالة الإنسان على الحيوان، وقد تكون²⁷⁹ بالالتزام وهو الذي يُعتبرُ بالنسبة إلى أمرٍ خارجٍ عما وُضِعَ له غير منفكٍ عنه في الذهن، كدلالة الإنسان على قابل صنعة الكتابة.

واللفظ إذا كان موضوعاً لمعنيين، أحدهما جزء من الآخر، فإن أُعْتُبِرَ بالنسبة إلى الجزء من حيث أنه موضوع له كان دلالاته عليه بالمطابقة، وإن أُعْتُبِرَ من حيث أنه داخل فيما وضع له كان دلالاته عليه بالتضمن، وكذا إذا كان موضوعاً للشيء وما²⁸⁰ يلزمه.

الفصل الثالث في المفرد والمؤلف

اللفظ إن لم يكن جزؤه دالاً على جزء معناه، فهو المفرد، كالإنسان، وعبد الله إذا جُعِلَ اسماً لشخص معين، وإن كان جزؤه دالاً على جزء معناه فهو المؤلف، ويُسمى قولاً، كالحیوان الناطق، وعبد الله إذا جُعِلَ صفة.

والمفرد إن لم يكن معناه تاماً في العقل، كلفظ "في" فهو الأداة، وإن كان معناه تاماً في العقل فلا يخلو إما أن يدلّ على زمانٍ معناه أو لا يدلّ، الأول وهو الفعل، والثاني وهو الاسم، وهو إن كان موضوعاً لشخص معين فهو العلم، وإن لم يكن موضوعاً لشخص معين؛ فإن أمكن أن يحصل معناه في كثيرين على السّوية فهو المتواطى كالإنسان والحيوان، أو لا على السّوية وهو المشكك كالأبيض على الثلج والعاج؛ فإنّه على الأول أولى وأشدّ. واللفظ الواحد إذا وضعَ معنيين،²⁸¹ فإن كان وصفه لها على السّوية فهو المشترك كالغير، وإن كان لا

279 أ: قد انمحت كلمة "دلالاته".

280 ب: وليما يلزمه.

281 ب: وضع لمعنيين.

على السوية فهو المتشابه كالفرس على الحيوان الصَّهَّال وعلى الصورة المنقوشة بشكله، والألفاظ الكثيرة إذا وضعتَ معنى واحد كالأسد والليث تُسمى مترادفة.

الفصل الرابع في الكلّي والجزئي

اللفظُ إن كان نفسُ مفهومِهِ مانعاً من وقوع الشركة فيه فهو الجزئي كزيد وهذا الإنسان، وإن لم يكن مانعاً فهو الكلّي سواء كانت الشركة فيه بالفعل {ط/45} كالإنسان، أو بالقوة العديمة²⁸² المانع كالغنقاء، أو إن إمتنع الشركة فيه لمانعٍ غير المفهوم كالباري. والمدلولُ عليه باللفظِ الكلّي صورةٌ عقليةٌ غير مانعٍ من الشركة ولا وجود لها في الخارج، لأن كلَّ موجود في الخارج فهو مُشخَّص، ولا شيء من المشخَّص بكلي، فالكلّي وجوده في الذهن.

فإن قيل: الموجود في الذهن صورةٌ مُشخصة في نفس شخصية، ولا شيء من المشخص بـكلّي، فالصورة الذهنية ليست بـكلية. قلنا: نحن²⁸³ لانعني بكون الصورة الذهنية كُلية أن تلك الصورة نفسها²⁸⁴ مشتركة بين الكثيرين، بل نعني بكونها كُلية أن أيَّ شخص من الأشخاص الخارجية من الماهية الواحدة إذا أخذ الذهن ماهيته مجردةً عن جميع لواحقها الخارجية كان الحاصل في الذهن شيئاً²⁸⁵ واحداً.

فإن قيل: الكلّي من الإنسان هو الإنسانية من حيث هي هي، والإنسانية من حيث هي هي موجودة في الخارج، لأنها جزء من هذا الإنسان، وهذا الإنسان موجود وجزء الموجود موجود، فالإنسانية من حيث هي هي موجودة، فالكلّي من الإنسان موجود في الخارج. قلنا: لا نسلم أن الكلّي من الإنسان هو الإنسانية من

282 أ: قد انمحت كلمة "العديمة".

283 أ: قد انمحت كلمة "نحن".

284 أ: قد انمحت كلمة "نفسها".

285 أ: قد انمحت كلمة "شيئاً".

حيث هي هي، بل هو عبارة عن الإنسانية التي لا تمنع الشركة، والإنسانية بهذا الضدّ ليس جزءاً من هذا الإنسان، فالكلي ليس جزءاً من هذا الإنسان.

الفصل الخامس في المحمول والموضوع

إذا قلنا: ج²⁸⁶ هو ب، فالجيم هو الموضوع والباء هو المحمول، والألفاظ المرادفة إذا جُعِلَ بعضها موضوعاً وبعضها²⁸⁷ محمولاً، كقولنا: الإنسان بشر، لم يكن ذلك حملاً ووضعا في المعنى، بل الوضع والحمل الحقيقي لا بدّ فيه من معنيين متغايرين ليُجْعَلَ أحدهما موضوعاً والآخر محمولاً، كقولنا: الإنسان ضاحك، ولا يكون المراد منه أن حقيقة²⁸⁸ أحدهما هي حقيقة²⁸⁹ الآخر، لأن الشيء لا يكون نفساً غيره، بل المراد منه أنّ الشيء الذي يصدق عليه الأول يصدق عليه الثاني، وإذا أردنا أن نحمل الحيوانية على أفرادها أخذناها بحيث تكون نسبتها إلى جميع الجزئيات نسبة واحدة ونحملها.

فإن قيل: الحيوانية إذا أخذت متساوية النسبة كانت مجردة في الذهن وصارت صورة شخصية في العقل، فلا تكون محمولة على الجزئيات. قلنا: لم نُقْلَمْ بأنّ الحيوانية إذا صارت مجردة في الذهن لا تكون الحيوانية من حيث هي هي محمولة؟ وهذا لأننا لا نحمل الحيوانية بَقَيْدِ التجريد، بل نحمل الحيوانية من حيث هي هي - وإن عُرِضَ لها التجريد في الذهن -.

286 أ: قد انمحت حرف "ج".

287 أ: قد انمحت كلمة "وبعضها".

288 أ: قد انمحت كلمة "حقيقة".

289 أ: قد انمحت كلمة حقيقة.

الفصل السادس في الذاتي والعرضي

كلُّ محمولٍ كُليٍّ، فإما أن يكون غير خارج عن حقيقة جزئياته الذهنية والخارجية، وإما أن يكون خارجاً عنها، والأول: هو الذاتي كالحَيوانية للإنسان والفرس وغيرهما والإنسانية لأشخاصها، والثاني: هو العرض كالضحك والكتابة للإنسان.

والذاتي إما دالٌّ بالمطابقة على تمام الماهية التي تشترك فيها جزئياته الذهنية والخارجية وهو المقول في جواب "ما هو"، وإما غير دالٍّ عليها، والمقول في جواب "ما هو"، إن كان جزئياته مختلفة بالحقائق فهو المقول في جواب²⁹⁰ "ما هو" بحسب الشركة المحضة كالحَيوان، وإن كانت متفقة في الحقيقة فهو المقول في جواب "ما هو" بحسب الشركة والخصوصية كالإنسان، وإن لم يكن تحته إلا شخصٌ واحدٌ فهو المقول في جواب "ما هو" بحسب الخصوصية المحضة كالشمس. وأما غير الدال على الماهية فمثل الحساس والناطق.

وأما العرضي فإن إمتنع إنفكاكه عن الماهية فهو اللازم كالضحك بالقوة للإنسان، وإلا فهو العرضي²⁹¹ المفارق كالضحك بالفعل للإنسان.

الفصل السابع في المحمولات الخمسة

المحمول الذاتي إن كان مقولاً في جواب "ما هو" بحسب الشركة فهو الجنس، ويُرسَمُ بأنه الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب "ما هو" كالحَيوان، وإن كان مقولاً في جواب "ما هو" بحسب الشركة والخصوصية²⁹² فهو النوع، ويُرسَمُ بأنه الكلي المقول على²⁹³ كثيرين مختلفين بالعدد فقط في جواب "ما هو" كالإنسان والشمس، وإن كان غير مقول في جواب "ما هو" فهو الذي يُميّزُ²⁹⁴ الشيء عما يُشاركه في معنى

290 ب - فأصل في جواب ما هو، صح في الهامش.

291 ب: العرض.

292 ب: أو بحسب الخصوصية المحضة.

293 ب + على واحد أو على كثيرين.

294 أ: قد انمحت كلمة "يُميِّز".

ما وهو الفصل، ويُرسَّم بأنه الكلي المقول على الشيء في جواب "أي شيء هو في ذاته" كالناطق للإنسان. وأخصُّ المقولين في جواب "ما هو" يسمى نوعاً بالإضافة إلى ما فوقها، والأجناسُ قد²⁹⁵ تترتبُ متصاعدة والأنواعُ الإضافية متنازلة، وتنتهي إلى مالا جنسَ فوقه ويسمى جنس الأجناس، وإلى مالا نوعَ تحته {46/1} ويسمى نوع الأنواع. وكل²⁹⁶ فصلٍ فهو مقسَّم للجنس، ومقومٌ لوجود حصّة النوع من الجنس أي تمتنع الحصّة بعدمه.

والمحمول العرضي لازماً كان أو مفارقاً إن أُختصَّ بحقيقة واحدة تُسمى خاصة، وتُرسَّم بأنها كلية مقولة على ما تحت حقيقة واحدة قولاً عرضياً كالضحك للإنسان، وإن لم يُختصَّ بحقيقة واحدة يسمى عرضياً عاماً، ويُرسَّم بأنه الكلي المقول على ما تحت حقيقة وغيرها قولاً عرضياً كالتنفُّس للإنسان.

الفصل الثامن في الحدِّ والرَّسم

الحدُّ، قولٌ دالٌّ على ماهية الشيء ويتركبُ من الجنس والفصل في تعريفِ الحقائق التي لها أجناسٌ وفصولٌ، فيذكرُ الجنس القريب فيفنى²⁹⁷ عن تحديد المشتركات الذاتية لدلالته عليها بالتضمن، ثم يُقرَّن به ما بعده من الفصول، وقد يُقالُ لفظُ الحدِّ على ما يتألفُ من جنسٍ بعيدٍ وفصلٍ كالجسم الناطق في²⁹⁸ تعريف الإنسان، ويسمى حداً ناقصاً، ولا يكون الغرض منه تصوُّر حقيقة الشيء بل التمييزُ الذاتي، والحدُّ الحقيقي يسمى حداً تاماً، والحدُّ يقال عليهما بالإشتراك اللفظي.

وأما الرسمُ، فمنه تامٌ وهو الذي يتألفُ من جنسٍ الشيء وخاصته كالحيوان الضاحك في رسم الإنسان، ومنه ناقصٌ وهو الذي يتألفُ من أعراض الشيء وخواصه كقولنا: للإنسان إنه ماشٍ عريضُ الأظفار بادي

295 أ: قد انمحت كلمة "قد".

296 أ: قد انمحت كلمة "وكل".

297 ب: فتعين.

298 أ: قد انمحت كلمة "في".

البشرة ضاحك بالطبع. والذهن قد يَنْتَقِلُ من الرسم إلى الماهية المرسومة، ولكن ليس هو المقصود من كل الرسوم، لأن أكثرها لا يؤدي إلى إدراك الذاتيات.

فإن قيل: تعريف الشيء بالحدّ تعريفٌ لمجموع أجزائه، ومجموعُ أجزاء الشيء نفسُ ذلك الشيء، فتعريفُ الشيء بالحدّ تعريفٌ بنفسه وهو محال. قلنا: لانسلم²⁹⁹ أن تعريفَ الشيء بالحدّ تعريفٌ لمجموع أجزائه بل تعريفٌ للماهية المشخصة بمجموع أجزائها المفصّلة في العقل، ومجموع أجزاء المفصّل في العقل ليس أجزاء الماهية المشخصة.

الجملة الثانية

ثمانية فصول.

الفصل الأول في القضية³⁰⁰

وهي قولٌ يُقال لقائله أنه صادقٌ أو كاذب، والحكم فيها إن لم يكن معلقاً على شرط تُسمّى حَمَلِيَّة، كقولنا: زيدٌ كاتب، ولها أجزاء ثلاثة: المحكوم عليه ويُسمى موضوعاً، والمحكوم به³⁰¹ ويسمى محمولاً، والنسبة الحاصلة بينهما وتُسمى رابطة. وإن كان الحكم معلقاً على شرط تسمى شرطية، ولا يخلو إما أن يكون الارتباط بين جزئيه بالاتصال، كقولنا: إن كانت الشمس طالعةً فالنهار موجود، وتسمى شرطية متصلة، والجزء الأول منها يسمى مقدّماً والثاني تالياً. أو بالعناد وتُسمى منفصلة، كقولنا: إما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً.

299 ب: لانم.

300 ب: فوق السطر: وهو الخير؛ أ: تحت السطر: وهو الخير.

301 أ: قد انحلت كلمة "به".

الفصل الثاني في إيجاب الحملية وسلبها

القضية الحملية إن حُكِمَ فيها بثبوت شيء لشيء تسمى موجبة، كقولنا: زيد كاتبٌ، وإن حُكِمَ فيها بلا ثبوت شيء لشيء تسمى سالبة، كقولنا: زيد ليس بكاتب.

والاعتبار في كون القضية موجبة أو سالبة بإثبات الحكم ونفيه،³⁰² لا يكون المحكوم عليه والمحكوم به وجودياً أو عدمياً، فإننا إذا قلنا: ما ليس بحَيٍّ فهو ليس بعالم، فقد حكمنا على اللاحي بإثبات اللا علم.³⁰³ فالقضية موجبة مع أن المحكوم عليه والمحكوم به³⁰⁴ عدمي.

والقضية إن كان حرفُ السلب فيها جزءاً من الموضوع أو المحمول تُسمى معدولة، كقولنا: زيد هو ليس بكاتب، واللاحي جماد، وإلا فتُسمى محصلة إن كانت موجبة، وبسيطة إن كانت سالبة، والفرق بين الموجبة التي في محمولها عدول وبين السالبة بالرابطة، فإن حرفَ السالبة في الموجبة يتأخر عن الرابطة، كقولنا: زيد هو ليس مبصر،³⁰⁵ وفي السالبة يتقدم، كقولنا: زيد ليس هو بصير.³⁰⁶ والرابطة إذا لم تُذكر في اللفظ لم تتميز الموجبة عن السالبة إلا بالنية أو بالاصطلاح على تخصيص بعض الألفاظ بالسلب وبعضها بالإيجاب. والقضية مع الرابطة تسمى ثلاثية، ودونها تسمى ثنائية.

والسلب يصدق على المعدوم، إذ المعدوم يصح نفي صفاته والإيجاب لا يصدق عليه، إذ المعدوم لا يرتبط به شيء، فقولنا زيد هو ليس³⁰⁷ يكذب إذا كان معدوماً أو بصراً³⁰⁸ وقولنا زيد ليس هو ليس ببصير³⁰⁹ يصدق في الحالتين.

302 أ: قد انجحت كلمة "ونفيه".

303 ب + له.

304 أ: قد انجحت كلمة "به".

305 أ: قد انجحت كلمة "مبصر".

306 أ: قد انجحت كلمة "بصير".

307 أ: قد انجحت كلمة "مبصر".

308 أ: قد انجحت كلمة "بصراً".

309 أ: قد انجحت كلمة "ببصير".

الفصل الثالث في خصوص الحملات وحصرها وإهمالها

موضوع القضية إن كان شخصاً معيناً تسمى مخصوصة، كقولنا: زيد كاتب، زيد ليس بكاتب، وإن

كان كلياً فإن بُيِّنَ فيها كمية الحكم تسمى محصورة وإن لم تُبَيَّنْ تسمى مهملة.

أما المحصورة فهي إما كلية وهي التي تَبَيَّنَ فيها أن الحكم على كل فرد من أفراد الموضوع، كقولنا: كل

إنسان حيوان ولا شيء من الإنسان بجبر، وأما جزئية فهي التي تَبَيَّنَ فيها أن الحكم {ظ/47} على بعض افراد

الموضوع، كقولنا: بعض الإنسان كاتب، بعض الإنسان ليس بكاتب.

والألفاظ الدالة على كمية الحكم كقولنا: كل، ولا شيء، ولا واحد، وليس بعض، وليس كل، وبعض

ليس، يسمى كل واحد منها سورا.

وأما المهملة فهي في قوة الجزئية، لأن الحكم فيها على البعض مُتَيَقِّنٌ وعلى الكل مشكوك، فأخذنا

المُتَيَقِّنَ وقلنا: المهملة في قوة الجزئية.

اعلم³¹⁰ أننا إذا قلنا: كل ج ب كان مُرادُّه أن كل واحد مما وُجِدَ واحد أو سيوجد في الذهن أو في

الخارج، وُجِدَتْ له الجسمية بالفعل فهو ب، وإذا قلنا: لا شيء ج ب كان مُرادُّه أن كل ما وجد أو سيوجد في

الذهن أو في الخارج وجدت له الجسمية بالفعل فليس يَصْدُقُ عليه أنه ب، والسلب بهذا التفسير مع الإيجاب

المعدول مما يتلازمان في الصدق، وعلى هذا فقس حال الجزئيتين والذي يجعل موضوعاً في اللفظ يُقال³¹¹

الموضوع، وإذا قلنا: كل حيوان حساس كان الحيوان وصفً الموضوع.

310 ب + واعلم.

311 ب + له وصف.

الفصل الرابع في مواد القضايا وجهاتها

المحمول إما أن يكون ضروري الوجود بحسب دوام ذات الموضوع وهو الواجب كالحَيوان في قولنا الإنسان حيوان، وإما أن يكون ضروري العدم وهو الممتنع، كالحجر في قولنا الإنسان،³¹² وإما أن لا يكون ضروري الوجود ولا ضروري العدم فهو الممكن. فالأحوال الثلاثة التالية المدلول عليها بلفظ الوجوب والإمتناع والإمكان تسمى مواد القضايا.

والجهة هي اللفظة الدالة على كيفية إسناد المحمول إلى الموضوع بالإيجاب أو السلب، ثم القضية إن حُكِمَ فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بحسب دوام ذات الموضوع تسمى ضرورية، كقولنا: بالضرورة كل إنسان حيوان وبالضرورة لا شيء من الإنسان بحجر.

وإن حُكِمَ فيها بأن المحمول غير ضروري الوجود والعدم بحسب دوام ذات الموضوع تسمى ممكنة خاصة، كقولنا: بالإمكان الخاص كل إنسان كاتب، وبالإمكان الخاص لا شيء من الإنسان بكاتب. وإن حُكِمَ فيها بإرتفاع الضرورة عن الجانب المخالف تسمى ممكنة عامة، كقولنا: بالإمكان العام كل جسم متحرك أي ليس ضروري العدم، وبالإمكان العام لا شيء من الكوكب بمنخسف أي ليس ضروري الوجود.

وإن حُكِمَ فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل من غير زيادة قيد آخر تسمى مطلقة عامة، كقولنا: كل إنسان متنفس بالفعل ولا شيء من الإنسان بمتنفس بالفعل، وإن حُكِمَ فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بحسب دوام ذات الموضوع من غير زيادة قيد آخر، تسمى دائمة كقولنا: دائماً بعض الإنسان أسود ودائماً بعض الإنسان ليس بأسود، ولا جزم للعقل بصدق الدائمة كلية إلا إذا كانت ضرورية.

312 ب + ليس بحجر .

واعلم أن الضرورة والإمكان والإطلاق والدوام قد تُعرضُ لثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت من الأوقات، كضرورة التغير للجسم وقت كونه متحركاً، وضرورة الحركة للكاتب وقت كونه كاتباً، وضرورة المشي للإنسان وقت كونه ماشياً³¹³ وكذلك الإمكان والإطلاق والدوام، لكن المنطقي لا يبحث عنها لأنها لا تُطلبُ في العلوم.

الفصل الخامس في المتصلات

المتصلة هي التي يُحكّم فيها بصدق قضية أو لا صدقها على تقدير صدق قضية أخرى سواء كان المقدم والتالي موجبين، كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، أو سالبين كقولنا: إن لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجوداً، أو إحداهما موجبا والآخر سالبا كقولنا: إن كانت الشمس طالعة لم يكن الليل موجوداً. والموجبة ما يُحكّم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم، والسالبة ما يُحكّم فيها بلا³¹⁴ صدق التالي على تقدير صدق المقدم، كقولنا: ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود. والمقدم في الموجبة إن اقتضى لذاته أن يتبعه³¹⁵ التالي تسمى لزومية، كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وإلا فتسمى اتفاقية، كقولنا: إن كان الإنسان³¹⁶ ناطقاً فالحمار ناهق.

فالإتصال المطلق أعم من اللزوم وسلب اللزوم أعم من سلب مطلق الاتصال، لأن الاتفاقية يصدق عليها سلب اللزوم مع صدق الإتصال، واللزومية لا يتوقف صدقها على صدق المقدم والتالي، فإننا³¹⁷ إذا قلنا: بالليل إن كانت الشمس طالعة {48/1} فالنهار موجود، كانت المتصلة صادقة مع كذب المقدم والتالي، وإلا الاتفاقية لا تصدق إلا بصدق المقدم والتالي جميعاً.

313 أ: قد انمحت كلمة "ماشياً".

314 أ: قد انمحت كلمة "بلا".

315 أ: قد انمحت كلمة "يتبعه".

316 ب - في الأصل الإنسان، صح في الهامش.

317 ب - في الأصل فإننا، صح في الهامش.

والموجبة الكلية: هي التي يُحكّم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم في كل حالة لا يمتنع إقترانها بصدق المقدم، كقولنا: دائماً إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

والسالبة الكلية: هي التي يُحكّم فيها بأن التالي ليس بصادق على تقدير صدق المقدم على كل حالة لا يمتنع إقترانها بصدق المقدم، كقولنا: ليس البتّة إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود.

والموجبة الجزئية: هي التي يُحكّم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم في بعض تلك الأحوال، كقولنا: قد يكون إذا كان زيد في البحر فهو غريق.

والسالبة الجزئية: هي التي يُحكّم فيها في بعض تلك الأحوال أن التالي ليس بصادق على تقدير صدق المقدم، كقولنا: قد لا يكون إذا كان زيد في البحر فهو غريق.

والمخصوصة: هي التي يُحكّم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم في حالة معينة، كقولنا: إن كان زيد في البحر في هذه الساعة كان غريقاً.

والمهملة: هي التي تُعرى تُعرى³¹⁸ عن الحصر والخصوص.

ومقدم المتصلة إذا كان قضية مستحيلة الصدق، كقولنا: إن كانت العشرة فرداً فهي غير منقسمة لمتساويين فلا يجوز العقل بصدق الإتصال، لأن المقدم مُحال الصدق، والمحال جاز أن يلزمه امرٌ مُحال، فهو كون الفرد منقسماً لمتساويين.

والمتصلة قد تتركّب عن حيلتين، كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود. وقد تتركّب عن متصلتين، كقولنا: إن كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فكلما لم يكن النهار موجوداً لم تكن الشمس طالعة؛ وعن منفصلتين، كقولنا: إن كان الجسم ساكناً أو متحركاً، فالإنسان إما ساكناً أو متحركاً؛

318 أ: لم تُقرأ كلمة "تُعرى".

وعن حملي مقدم ومتصلٍ تالٍ، كقولنا: إن كان طلوع الشمس علّة لوجود النهار فكلما لم يكن النهار موجوداً لم تكن الشمس طالعة؛ وعن متصل مقدم وحملي تالٍ، كقولنا: إن كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وطلوع الشمس علّة لوجود النهار؛ وعن حملي مقدم ومنفصلٍ تالٍ، كقولنا: إن كان هذا عدداً فهو إما زوجٌ أو فردٌ؛ وعن منفصل مقدم وحملي، تالٍ كقولنا: إن كان هذا الشيء إما ساكناً أو متحركاً فهو جسم؛ وعن متصل مقدم ومنفصلٍ تالٍ، كقولنا: إن كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فإما أن لا تكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجوداً؛ وعن منفصل مقدم ومتصلٍ تالٍ، كقولنا: إن كان هذا الشيء إما ساكناً أو متحركاً، فكلما لم يكن ساكناً فهو متحرك.

الفصل السادس في المنفصلات

المنفصلة هي التي يُحكّم فيها بالتعاند أو اللاتعاند بين أمرين، والموجبة منها ما يكون حكمها بالتعاند، كقولنا: إما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً. والسالبة ما يكون حكمها باللاتعاند، كقولنا: ليس إما أن يكون الإنسان حيواناً أو أبيض.

والموجبة إما مانعة³¹⁹ الجمع والخلو، وإما مانعة الجمع دون الخلو، وإما مانعة الخلو دون الجمع.

أما مانعة الجمع والخلو فهي التي يُحكّم فيها بإمتناع اجتماع جزئها على الصدق والكذب. ويكون الموضوع في مقابلة أحد جزئها إما عين نقيضه، كقولنا: إما أن يكون العدد زوجاً أو لا زوجاً، أو المساوي لنقيضه، كقولنا: إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً. وقد يكون المساوي للجزء الأول منفصلاً³²⁰ أيضاً، فإذا رُكِّبَت القضية من جميع الأجزاء سُمِّيَتْ ذات أجزاء، كقولنا: إما أن يكون هذا العدد زائداً على ذلك العدد،

319 أ: قد انمحت كلمة "مانعة".

320 ب: منفصلة.

وإما أن يكون مساوياً أو ناقصاً. فنقيض الجزء الأول أن لا يكون زائداً أو يلزمه أن يكون ناقصاً أو مساوياً. فركبت المنفصلة من جميع الأجزاء وتُسمّى ذات أجزاء.

وأما مانعة الجمع دون الخلو فهي التي يُحكّم فيها بإمتناع اجتماع جزئها على الصدق وإمكان اجتماعهما على الكذب. ويكون الموضوع في مقابلة أحد جزئها أخص من نقيضه، كقولنا: إما أن يكون هذا الشيء حجراً أو شجراً، وإذا ذُكر لها أجزاء كثيرة كل واحد منها أخص من نقيض الآخر، كقولنا: إما أن يكون هذا الشيء حيواناً أو حجراً أو شجراً، كانت منفصلات كثيرة لإمتناع اجتماع كل اثنين منها على الصدق. وأما مانعة الخلو دون الجمع فهي التي يُحكّم فيها بإمتناع اجتماع جزئها على الكذب وإمكان اجتماعهما على الصدق. ويكون الموضوع في مقابلة أحد جزئها أعم من نقيضه، {ط/49} كقولنا: إما أن يكون زيد في البحر أو لا يغرق، وإما أن يكون هذا الشيء لا أسود أو لا أبيض.

والحصر والإهمال والخصوص في المنفصلات على نهج ما في المتصلات. فالموجبة الكلية منها مثل قولنا دائماً إما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً. والسالبة الكلية مثل قولنا ليس البتة إما أن يكون الإنسان حيواناً أو أبيض. والجزئية مثل قولنا قد يكون زيد إما أن يكون في السفينة أو يغرق،³²¹ وقد لا يكون زيد إما أن يكون في السفينة³²² أو يغرق؛ والمخصوصة مثل قولنا زيد في هذه الساعة إما في السفينة أو يغرق؛ والمهملة هي التي تُعرى³²³ عن الخصوص والحصر.

والمنفصلة قد تتركب عن حليتين كما مرّ وعن متصلتين، كقولنا: إما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وإما أن يكون قد يكون إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود؛ وعن منفصلتين، كقولنا: إما أن تكون هذه الحُمى إما صفراوية وإما دموية، وإما أن تكون سوداوية أو بلغمية؛ وعن حملي

321 أ: قد انمحت كلمة "يغرق".

322 أ: قد انمحت كلمة "السفينة".

323 أ: قد انمحت كلمة "التي تُعرى".

ومتصل، كقولنا: إما أن تكون الشمس ليست علّة لوجود النهار، وإما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود؛ وعن حملي ومنفصل،³²⁴ كقولنا: إما أن يكون هذا الشيء ليس بعدد، وإما أن يكون إما زوجاً وإما فرداً؛ وعن متصل ومنفصل، كقولنا: إما أن يكون قد لا يكون إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وإما أن لا تكون الشمس طالعة أو النهار موجود.

الفصل السابع في التناقض

وهو اختلاف قضيتين بالسلب والإيجاب على جهة تقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة،³²⁵ واحترزنا بقولنا لذاته عما تقتضي أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة بالواسطة، كقولنا: زيدٌ إنسان زيدٌ ليس بحيوان، فإنه يقتضي أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة، لكن بواسطة أن الإنسان يجب أن يكون حيواناً.

ولا يتحقق التناقض بين الحملتين إلا بعد إيجادهما في معنى الموضوع والحمول والزمان والمكان بالإضافة والشرط والقوة والفعل والكل والجزء. والمحسوران لا تتناقضان إلا بعد اختلافهما في الكمية، فإن الكليتين قد تكذبان في مادة الإمكان كقولنا: كل إنسان كاتب، ولا شيء من الإنسان بكاتب، والجزئيتين تصدقان، كقولنا: بعض الإنسان كاتب، بعض الإنسان ليس بكاتب.

فنقيض الموجبة الكلية السالبة الجزئية ونقيض السالبة الكلية الموجبة الجزئية، وعلى العكس. والضرورة نقيضها الممكنة العامة، وكذا الممكنة العامة نقيضها الضرورية، والممكنة³²⁶ الخاصة نقيضها إما ضرورة الوجود أو ضرورة العدم.

324 أ: قد انمحت كلمة "ومنفصل".

325 أ: قد انمحت كلمة "كاذبة".

326 أ: قد انمحت كلمة "والممكنة".

وهاهنا دقيقة: هي أن الجزئية من الممكنة الخاصة لا تتعين في نقيضها ضرورة الوجود في كل واحد من آحاد الموضوع أو ضرورة العدم في الكل، بل إما ضرورة الوجود في الكل أو ضرورة العدم في الكل، أو ضرورة الوجود في البعض مع ضرورة العدم في البعض الآخر. والمطلقة العامة نقيضها الدائمة وعلى العكس. وأما الشرطيات فنقيضُ الموجبة الكلية منها السالبة الجزئية، ونقيضُ السالبة الكلية منها الموجبة الجزئية، على قياس ما مر في الحملات.³²⁷

الفصل الثامن في العكس

فهو جعلُ الموضوع محمولاً والمحمول موضوعاً، أو المقدم تالياً والتالي مقدماً مع بقاء الإيجاب والسلب بحالة، والصدق أو الكذب بحالة. ولنبدأ بالسوالب الكلية.

أما الضرورية فيجب إنعكاسها سالبةً ضروريةً، لأنه إذا صدقَ بالضرورة لا شيء من ج ب، فبالضرورة لا شيء من ب ج، وإلا لصدق نقيضه وهو قولنا نقض ج ب بالإمكان العام، ولو أمكن ذلك لكان المسلوب عن الشيء بالضرورة ثابتاً له على تقدير أمر ممكن الحصول له، لأنه لو وجدت الثابتة لِنقض ما هو ج، لكان ذلك النقض ب و ج، فنقض ج حينئذ يكون ب، فالمسلوب عن الشيء بالضرورة ثابت له على تقدير أمر ممكن الحصول له، هذا خلف.

وأما الممكنة الخاصة والعامة فلا يجب إنعكاسها، لأنه يصدق بالإمكان الخاص أو العام، لاشيء من الإنسان بكاتب، ولا يصدق عكسه، لأن كل كاتب فهو بالضرورة الإنسان. وكذلك المطلقة العامة لا يجب إنعكاسها، لأنها قد تصدق في مادة الإمكان، مثل قولنا لا شيء من الإنسان بمتنفس بالإطلاق مع أنه لا يصدق عكسها.

327 ب - في الأصل في الحملات، صح في الهامش.

أما الدائمة فتَنعَكِسُ كنفسها، لأنه إذا صَدُقَ دائماً لا شيء من ج ب، فدائماً لا شيء من ب ج،
وإلا فنقض {50/1} ب ج بالفعل، ودائماً لا شيء من ج ب، فدائماً نقض ب ليس ب، هذا خلف.

وأما الموجبة الكلية فلا يجب إنعكاسها كلية، لأنه يصدق كل إنسان حيوان، ولا يصدق كل حيوان إنسان، بل الموجبة الكلية كانت أو جزئية فالضرورة والدائمة والمطلقة العامة تنعكس موجبة جزئية بالإطلاق العام، لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائماً أو بالإطلاق العام كل ج ب أو³²⁸ بعض ج ب، فبالإطلاق العام نقض ب ج³²⁹ وإلا فدائماً لا شيء من ب ج، فدائماً لا شيء من ج ب، هذا خلف.

أما الممكنة الخاصة والعامة كلية كانت أو جزئية فيجب إنعكاسهما جزئيةً بالإمكان العام، لأنه إذا صدق بالإمكان الخاص أو العام كل ج ب أو بعض ج ب، فبالإمكان العام بعض ب ج، وإلا [فبالضرورة]³³⁰ لا شيء من ب ج، فبالضرورة لا شيء من ج ب، هذا خلف.

وأما السالبة الجزئية فلا يجب إنعكاسها لأنه يَصْدُقُ بعض الحيوان ليس بإنسان، ولا يَصْدُقُ عكسه.
وأما المتصلات فالسالبة الكلية تنعكس مثل نفسها،³³¹ لأنه إذا صَدُقَ ليس البتة إذا كان أ ب فج د، فليس البتة إذا كان ج د فأ ب، وإلا لصدق نقيضه وهو قولنا: قد يكون إذا كان ج د فأ ب وليس البتة إذا كان أ ب فج د، فقد لا يكون إذا كان ج د فج د، هذا خلف.

وأما الموجبة الكلية فتتنعكس جزئيةً، لأنه إذا صدق كلما كان أ ب فج د، فقد يكون إذا كان ج د فأ ب وإلا فليس البتة إذا كان ج د فأ ب فليس البتة إذا كان أ ب فج د، فقد يكون إذا كان ج د فأ ب وإلا فليس البتة إذا كان ج د فأ ب فليس البتة إذا كان أ ب فج د، هذا خلف.

328 أ: قد انمحت كلمة "أو".

329 أ: قد انمحت حرف "ج".

330 أ: قد انمحت كلمة "فبالضرورة".

331 أ: قد انمحت كلمة "نفسها".

والموجبة الجزئية أيضا تنعكس موجبةً جزئيةً لهذه الحجة³³² والسالبة الجزئية لا يجب إنعكاسها، لأنه يصدق قولنا قد لا يكون إذا كان زيد في البحر فهو غريق، ولا يصدق عكسه، لأنّ كلما كان غريقاً فهو في البحر، إذاً المراد من البحر هو الماء المغرق.

واعلم أنه إذا صدق كل ج ب بالفعل، كيف اتفق مما ليس ب ولا في وقت؟ فهو ليس ج دائماً، وإلا فنقض ما ليس ب ولا في وقت فهو ج بالفعل، وكل ج بالفعل فهو ب بالفعل، فنقض ما ليس ب ولا في وقت³³³ فهو ب، هذا خلف. وهذا اللازم قد يسمى عكس النقيض، وفي المتصلات إذا قلنا: كلما كان أ ب فج د، فكلما لم يكن ج د لم يكن أ ب، وهذا عكس النقيض في المتصلات.

الجملة الثالثة

خمسة فصول.

الفصل الأول في القياس

وهو قول مؤلف من قضيتين أو قضايا متى سلّمتْ لزم عنها لذاتها قول آخر، واحتزنا بقولنا لذاتها عن أمرين:

أحدهما ما يلزم عنه صدق نتيجته بخصوصية المادة، كقولنا: أ ب مساوٍ لب، و ب مساوٍ لج، فإنه يلزم أنّ أ مساوٍ لج، وهذه النتيجة إنما لزمّت بخصوصية المادة. فأما إذا قلنا: البياض مخالفٌ للسواد، والسواد مخالفٌ للبياض، فإنه لا يلزم منه أن البياض مخالفٌ للبياض.

332 أ: قد انمحت كلمة "الحجة".

333 أ: قد انمحت كلمة "وقت".

وثانيهما ما يلزم منه قول آخر بواسطة تَغْيِيرٍ³³⁴ بعض أجزاء القضايا، كقولنا: كل جسم مؤلف، وما ليس بممكن دائماً فهو ليس بمؤلف، فإنه يَنْتُجُ أن كل جسم ممكن،³³⁵ لأن القضية الثانية يلزمها بعكس النقيض أن كل مؤلف ممكن، لكننا إذا قلنا: كل مؤلف ممكن، فقد تغيرت³³⁶ أجزاء القضية الثانية لأن حرف السلب كان جزءاً من الموضوع والمحمول، وفي قولنا إن كل مؤلف ممكن، لم يبق حرف السلب جزءاً من الموضوع والمحمول.

ثم القياس إن لم يكن عينُ النتيجة ولا نقيضها مذكوراً فيه بالفعل فهو إقتراي كقولنا: كل ج ب³³⁷ وكل ب أ. وإن كان عينُ النتيجة أو نقيضها مذكوراً فيه بالفعل فهو استثنائي،³³⁸ كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، لكن الشمس طالعة فالنهار موجود، فَعَيْنُ النتيجة هنا مذكورة في القياس. إذا قلنا: لكن النهار ليس بموجود، ينتج أن الشمس ليست بطالعة، فَتَقْضُ النتيجة ها هنا مذكورة في القياس.

والمكرر بين³³⁹ مقدمتي القياس يُسمى حداً أوسط، والمحكوم عليه في المطلوب يسمى حداً أصغر، والمحكوم به يسمى حداً أكبر. والقضية التي جُعِلَتْ جزء القياس تُسمى مقدمة، والمقدمة التي فيها الأصغر في القياس الإقتراي تسمى الصغرى، والتي فيها الأكبر تسمى الكبرى، والهيئة الحاصلة من كيفية³⁴⁰ وضع الحد الأوسط عند الحدين الآخرين يسمى شكلاً، واللازم قبل اللزوم يسمى مطلوباً وبعده نتيجة.

334 أ: قد انمحت كلمة "تغير".

335 أ: قد انمحت كلمة "ممكن".

336 أ: قد انمحت كلمة "تغيرت".

337 أ: قد انمحت حرف "ب".

338 أ: قد انمحت كلمة "استثنائي".

339 أ: قد انمحت كلمة "بين".

340 أ: قد انمحت كلمة "كيفية".

الفصل الثاني في الاقترانات الحملية

الحد الأوسط فيها إن كان محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى فهو الشكل الأول، وإن كان محمولاً فيهما فهو الشكل الثاني، وإن كان موضوعاً فيهما فهو الشكل الثالث، وإن كان {ظ/51} موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى فهو الشكل الرابع.

أما الشكل الأول فيشترط³⁴¹ في إنتاجه أن تكون صغراه موجبة وكبراه كلية، أما موجبة الصغرى فلائها لو كانت سالبة لكان الأوسط مسلوباً عن الأصغر، فإذا حكمنا على ما يثبت³⁴² له الأوسط بإيجاب أو سلب، فلا يجب أن يتعدى إلى الأصغر. وأما كون الكبرى كلية فلائها لو كانت جزئية جاز أن يكون النقص الذي يحكم عليه بثبوت الأكبر أو سلبه غير النقص الذي³⁴³ على الأصغر، فلا يتعدى الحكم إلى الأصغر. وجزئية المنتجة أربعة، ولتورد أمثلتها من المطلقات:

الضرب الأول: من موجبتين كليتين تنتج موجبة كلية: كل ج ب وكل ب أ فكل ج أ.

الضرب الثاني: من كليتين والكبرى سالبة تنتج سالبة كلية: كل ج ب، ولا شيء³⁴⁴ من ب أ، فلا

شيء من ج أ.

الثالث: من موجبتين الصغرى جزئية تنتج موجبة جزئية: بعض ج ب، وكل ب أ، فبعض ج أ.

الرابع: من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى تنتج سالبة جزئية: بعض ج ب، ولا شيء من ب

أ، فبعض ج ليس أ. والصغرى في هذا الشكل إن كانت فعلية فالنتيجة تابعة للكبرى وهو الخلف³⁴⁵ بذاته،

وإن كانت ممكنة عامة كانت أو خاصة فهي مع الكبرى الضرورية تنتج ضرورية، فإننا إذا قلنا: كل ج ب

341 أ: قد انمحت كلمة "فيشترط".

342 أ: قد انمحت كلمة "يُثبت".

343 ب + يحمل.

344 أ: قد انمحت كلمة "ولا شيء".

345 ب + بين.

بالإمكان، وكل ب أ بالضرورة في ذاته³⁴⁶ فيُفَرَضُ حصول الأوسط بالفعل، فيكون كل ج ب بالفعل، وكل ب أ بالضرورة، فكل ج أ بالضرورة³⁴⁷ فكل جزئية الضرورة³⁴⁸ وإذا كان ضرورياً على هذا التقدير وَجِبَ أن يكون ضرورياً في نفس الأمر،³⁴⁹ وإلا لَصَارَ ما ليس بضروري ضرورياً على تقدير وقوع أمرٍ ممكن، هذا مُحَال. ومع الممكنة³⁵⁰ الخاصة تَنْتُجُ ممكنة خاصة، لأنّا إذا قلنا: كل ج ب بالإمكان العام أو الخاص، وكل ب أ بالإمكان الخاص، فيُفَرَضُ حصول الأوسط بالفعل للأصغر، فيكون كل ج أ بالإمكان الخاص، وإذا كان ممكناً على ذلك التقدير يكون ممكناً في نفس الأمر، وإلا لَصَارَ ما ليس بممكنٍ في نفس الأمر ممكناً على تقدير ممكن، هذا خلف.

ومع البواقى تنتج،³⁵² لأن الأوسط إذا حصل بالفعل فإن كان الأكبر³⁵³ ممكناً بالإمكان العام فيكون ممكناً في نفس الأمر لِمَا مَرَّ.

وأما الشكل الثاني فالمنتج منه ما تكون مقدماته مختلفتين بالسلب والإيجاب وكبراه كلية، وأن يكون الإيجاب على جهةٍ ينافي السلب على جهة.

والضروب المنتجة منه أربعة، ولنورد³⁵⁴ أمثلتها من الإيجاب المطلق والسلب الدائم.

الضرب الأول: من كليتين والكبرى سالبة تَنْتُجُ سالبة كليّة، كل ج ب بالفعل، ولا شيء من أ ب دائماً، فلا شيء من ج أ دائماً، بعكس الكبرى وبالحلف. وهو أنه إن لم يصدق لاشيء من ج أ دائماً فبعض ج أ بالفعل، ولا شيء من أ ب دائماً، فبعض ج ليس ب دائماً، وقد كان كل ج ب بالفعل هذا خلف.

346 أ: قد انمحت كلمة "ذاته".

347 ب: فكل ج أ بالضرورة.

348 ب - جزئية الضرورة.

349 أ: قد انمحت كلمة "الأمر".

350 أ: قد انمحت كلمة "الممكنة".

351 أ: قد انمحت حرف "أ".

352 ب + ممكنة عامة.

353 ب - بالفعل فإن كان الأكبر.

354 أ: قد انمحت كلمة "ولنورد".

الثاني: من كليتين والصغرى سالبة، تنتج سالبة كلية، لا شيء من ج ب دائماً، وكل أ ب بالفعل، فلا شيء من ج أ دائماً، بعكس الصغرى وجعلها كبرى، ثم عكس النتيجة وبالحلف.

الثالث: من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى تنتج سالبة جزئية، بعض ج ب بالفعل، ولا شيء من أ ب دائماً، فبعض ج ليس أ دائماً، بعكس الكبرى وبالحلف.

الرابع: من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى تنتج سالبة جزئية، بعض ج ليس ب دائماً، وكل أ ب بالفعل، فبعض ج ليس أ دائماً، وبالحلف.

ولا³⁵⁵ إنتاج في هذا الشكل عن مطلقتين ولا عن ممكنتين ولا عن مطلقة وممكنة ولا ممكنة ودائمة، إذ لا تنافي بينها، ومتى كان إحدى مقدمتيه ضرورية فالنتيجة ضرورية، والدائمة مع المطلقة والدائمة تنتج دائمة، وبيان النتائج تارة³⁵⁶ بالعكس وتارة بالحلف.

وأما الشكل الثالث فالمنتج منه ما تكون صغراه موجبة وإحدى مقدمتيه كلية، وضروبه المنتجة ستة، ولنورد³⁵⁷ أمثلتها من المطلقات.

الضرب الأول: من موجبتين كليتين تنتج موجبة جزئية، كل ب ج، وكل ب أ، فبعض ج أ بعكس الصغرى.

الضرب الثاني: من كليتين والكبرى سالبة تنتج سالبة جزئية، كل ب ج، ولا شيء من ب أ، فبعض ج ليس أ.

الثالث: من موجبتين والصغرى جزئية تنتج موجبة جزئية، بعض ب ج، وكل ب أ، فبعض³⁵⁸ ج أ.

355 ب: إلا.

356 أ: قد انحمت كلمة "تارة".

357 ب: ولنورد.

358 أ: قد انحمت كلمة "فبعض".

الرابع: من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى تنتج سالبة جزئية، بعض ب ج، لا شيء من ب

أ، فبعض ج ليس أ. بيان³⁵⁹ هذه الأربعة بعكس الصغرى وبالخلف. {52/1}

الخامس: من موجبتين والكبرى جزئية تنتج موجبة جزئية، كل ب ج، وبعض ب أ، فبعض ج أ،

بعكس الكبرى وجعلها صغرى³⁶⁰ ثم عكس النتيجة وبالخلف.

السادس: من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى تنتج سالبة جزئية، كل ب ج، وبعض ب ليس

أ، فبعض ج ليس أ. بالخلف والافتراض وهو أن نفرض أ ب³⁶¹ الذي ليس ج د، فيكون كل د ب، وكل ب

ج، فكل د ج،³⁶² ولا شيء من د أ، فبعض ج ليس أ، والنتائج في هذا الشكل تتبين من الشكل الأول،

بعكس الصغرى إن كانت الكبرى كلية وبافتراض إن كانت جزئية.

وأما الشكل الرابع فالمنتج منه خمسة أضرب، ولا بد أن تكون السالبة فيه منعكسة.

الضرب الأول: من موجبتين كليتين تنتج موجبة جزئية، كل ب ج، وكل أ ب، فبعض ج أ، يجعل

الصغرى كبرى والكبرى صغرى ثم عكس النتيجة.

الثاني: من موجبتين والكبرى جزئية³⁶³ تنتج موجبة جزئية، كل ب ج، وبعض أ ب، فبعض ج أ،

بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة، ومتى كانت المقدمتان في هذين الضربين عليتين فالنتيجة مطلقة عامة، وإن

كانت إحدى مقدمتيه ممكنة فالنتيجة ممكنة عامة، إلا إذا كانت الصغرى ضرورية فإن النتيجة مطلقة عامة.

الثالث: من كليتين والصغرى سالبة تنتج سالبة كلية، لا شيء من ب ج دائماً، وكل أ ب، فلا شيء

من ج أ دائماً، بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة.

359 أ: قد انمحت كلمة "بيان".

360 أ: قد انمحت كلمة "صغرى".

361 أ: قد انمحت حرف "ب".

362 أ: قد انمحت حرف "ج".

363 أ: قد انمحت كلمة "جزئية".

الرابع: من كليتين والكبرى سالبة تنتج سالبة جزئية، كل ب ج، ودائماً لا شيء من أ ب، فدائماً بعض ج ليس أ، بعكس المقدمتين جميعاً.

الخامس: من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى تنتج سالبة جزئية، بعض ب ج، ودائماً لا شيء من أ ب، فدائماً بعض ج ليس أ، بعكس المقدمتين. والسالبة في هذه الضروب الثلاثة إن كانت ضرورية فالنتيجة ضرورية، وإن كانت دائمة فالنتيجة دائمة.

الفصل الثالث في الاقترانات الشرطية

وهي عن متصلتين أو منفصلتين أو حملي ومتصل أو حملي ومنفصل أو متصل ومنفصل.

أما المتصلات فالمنتج منها ما يكون الإشتراك في جزء تام، أعني مقدم أو تالي، فالحذ الأوسط فيها إن كان تالياً في الصغرى مقدماً في الكبرى فهو الشكل الأول، وإن كان تالياً فيهما فهو الشكل الثاني، وإن كان مقدماً فيهما فهو الشكل الثالث، وإن كان مقدماً في الصغرى تالياً في الكبرى فهو الشكل الرابع. وشرائط الإنتاج وعدد الضروب في كل شكل كما في الحملات.

وأما المنفصلات فإن كان الإشتراك في جزء تام فنتج المتصلة، كقولنا: دائماً إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون الليل موجوداً، ودائماً إما أن يكون النهار موجوداً وإما أن يكون الليل موجوداً، فينتج إذا أُخذَ لازم المقدمة الاولى متصلة هكذا: كلما لم تكن الشمس طالعة كان الليل موجوداً، وأُخذَ لازم المقدمة الثانية هكذا: كلما كان الليل موجوداً لم يكن النهار موجوداً، فينتج كلما لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجوداً.

وإما إذا كان الإشتراك في³⁶⁴ جزء غير تام، كقولنا: دائماً إما أن يكون كل ب ج أو د، ودائماً إما أن يكون كل د هـ أو ز، فدائماً إما أن يكون كل ب ج أو هـ أو ز، وقس البواقي عليه.

364 أ: قد انحلت كلمة "في".

أما المتصلة والحملية فإذا قلنا: إن كان أ ب، فكل ج د، وكل د هـ، ينتج إن كان أ ب، فكل ج هـ،
وقس عليه البواقي.

أما الحملية المنفصلة فإن كانت الحملية صغرى وضرب منه³⁶⁵ الشكل الأول والثالث.

ضروب الشكل الأول

الضرب الأول: كل ج ب، ودائماً كل ب إما د وإما هـ، فكل ج إما د وإما هـ.

الثاني: كل ج ب، وليس البتة شيء من ب إما د وإما هـ، فليس البتة شيء من ج إما د وإما هـ.

الثالث: بعض ج ب، ودائماً كل ب إما د وإما هـ، فبعض ج إما د وإما هـ.

الرابع: بعض ج ب، وليس البتة شيء من ب إما د وإما هـ، فبعض ج ليس إما د وإما هـ.

وأما الشكل الثالث فلا ينعقد إلا إذا كان المقدم في الكبرى كلياً، وهو أربعة أضرب.

الضرب الأول: كل ب ج، ودائماً كل ب إما د وإما هـ، فبعض ج إما د وإما هـ بعكس الصغرى.

الثاني: كل ب ج، وليس البتة شيء من ب إما د وإما هـ، فبعض ج ليس إما د وإما هـ.

الثالث: بعض ب ج، وكل ب إما د وإما هـ، فبعض ج إما د وإما هـ.

الرابع: بعض ب ج، وليس البتة شيء من ب إما د وإما هـ،³⁶⁶{ظ/53} فليس بعض ج إما د وإما هـ

هـ، والبيان في الكل بعكس الصغرى.

وإن كانت الحملية كبرى، فمثل قولنا دائماً كل ب إما ج وإما د، وكل د هـ، ينتج دائماً كل ب إما

ج وإما هـ، وقس عليه البواقي.

365 ب: فينقصد فيه.

366 أ: قد انجى حرف "هـ"

يكذب عليه كل واحد منهما ومعنى الكبرى أنّ ما صدق عليه أ هـ د فهو هـ، ولم يُعلم من الصغرى

أنّ د صادق على ب، فلا ينتج.³⁶⁷

وأما المتصلات والمنفصلات، فإن كان الاشتراك في جزء تام فالنتيجة تظهر بتغيّر المنفصلة متصلة، وإن

كان الاشتراك في جزء غير تام، كقولنا: كلما كان أ ب فج د، ودائماً كل د إما هـ وإما ز، ينتج كلما كان أ ب، فدائماً كل د إما هـ وإما ز، وقس عليه البواقي.

الفصل الرابع في القياسات الإستثنائية الشرطية

الموضوعة فيها إن كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي، كقولنا: كلما كان زيد كاتباً فهو متحرك، لكنه كاتبٌ فهو متحرك. واستثناء نقيض التالي يُنتج نقيض المقدم، كقولنا: كلما كان زيد كاتباً فهو متحرك، لكنه ليس بمتحرك، فهو ليس بكاتب.

وأما إستثناء عين التالي ونقيض المقدم فلا ينتج لإحتمال كون التالي أعم من المقدم.

وإن كانت منفصلة مانعة من الجمع والخلو فإن وضعت ذات جزأين فإستثناء عين أيهما كان ينتج نقيض الآخر، وإستثناء نقيض أيهما كان ينتج عين الآخر، كقولنا: دائماً إما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً، لكنه زوج فهو ليس بفرد، لكنه ليس بزواج فهو فرد، لكنه ليس بفرد فهو زوج. وإن وضعت ذات أجزاء فإستثناء عين أيها كان ينتج نقيض البواقي، واستثناء نقيض أيها كان ينتج منفصلة من نفس³⁶⁸ الأجزاء، كقولنا: دائماً إما أن يكون هذا العدد زائداً على العدد الآخر أو ناقصاً أو مساوياً، لكنه زائد فهو ليس بناقص ولا مساوٍ، لكنه ليس بزائد فهو إما ناقص أو مساو.

367 ب - يكذب عليه كل واحد منهما ومعنى الكبرى إن ماصدق عليه أن د فهو ن، ولم يعلم من الصغرى إن د صادق على ب فلا ينتج.

368 أ: قد انحلت كلمة "نفس".

وإن كانت مانعة الجمع فاستثناء عين أيهما كان ينتج نقيض الآخر، كقولنا: هذا الشيء إما أن يكون حجراً أو شجراً، لكنه حجر فهو ليس بشجر، لكنه شجر فهو ليس بحجر. وأما استثناء نقيض أيهما كان فلا ينتج لإمكان اجتماعهما على الكذب.

وإن كانت مانعة الخلو فاستثناء نقيض أيهما كان ينتج عين الآخر، كقولنا: إما أن يكون زيدٌ في البحر أو لا يغرق، لكنه ليس في البحر فهو لا يغرق، لكنه يغرق فهو في البحر. وأما إستثناء عين أيهما كان فلا ينتج لإمكان اجتماعهما على الصدق.

الفصل الخامس في القياسات المركبة

وهي قياساتٌ كثيرةٌ مُبَيَّنَةٌ لمقدمتي القياس المنتجٌ للنتيجة المطلوبة وهي إما موصولة أو مفصولة؛ أما الموصولة فهي التي تُذكرُ فيها النتائج مأخوذة تارةً نتيجة ومقدمة تارةً أخرى، كقولنا: كل ج ب، وكل ب أ، فكل ج أ، وثم نقول كل أ د فكل ج د، ثم نقول كل ج د، وكل د هـ، فكل ج هـ، وهكذا إلى المطلوب. وأما المفصولة فهي التي تُفصلُ فيها النتائج وتُطوى،³⁶⁹ كقولنا: كل ج ب، وكل ب أ، وكل أ د، وكل د هـ، فكل ج هـ. ومن جملة القياسات المركبة المركبة الخلف. وهو القياس الذي يُبينُ فيه المطلوب بإبطال نقيضه، مثاله: إن لم يصدق قولنا ليس بعض ج ب، فكل ج ب، وكل ب أ على أنها مقدمة صادقة فكل ج أ، هذا خلف على أن نقيضه حقٌّ.

369 أ: قد انمحت كلمة "وتطوى".

الجملة الرابعة

ثلاثة فصول.

الفصل الأول في القضايا التي هي مواد القياسات

وهي أقسام منها واجبة القبول وهي أوليات ومشاهدات ومجربات وحديثيات ومتواترات وقضايا قياساتها معها.

أما الأوليات فهي قضايا يوجبها العقل لذاته³⁷⁰ ويكفي في نسبته بعض أجزائها إلى بعض تصور الأجزاء من غير مشاهدة وسبب من خارج، كالحكم بأن الكل أعظم من الجزء والواحد نصف الاثنين. وأما المشاهدات فهي قضايا يحكم العقل بها لمشاهدة من قوى ظاهرة أو باطنة، كالحكم بأن الشمس مضيئة وأن الإنسان له خوف وغضب.

وأما المجربات فهي قضايا سبب الحكم بها مشاهدة متكررة موقعة³⁷¹ لليقين ولا بُدّ وأن تأمن النفس من وقوع الشيء بالإتفاق، كقولنا: إنّ الضرب بالخشب مؤلم، وإن السقمونيا³⁷² مُسهِّلٌ للصفراء، وفيها قياسٌ خفي من جهة أنه لو كان إتفاقاً لما كان أكثرياً، لكن التالي كاذب فالمقدم كاذب.

وأما الحديثيات فهي قضايا مبدأ الحكم بها جودة {54/1} الذهن بعد التجربة، كقولنا: نور القمر مُستفاد من الشمس، بعد ما يتكرر مشاهدة إختلاف النور فيه بسبب القرب والبعد من الشمس.

وأما المتواترات فهي قضايا تحكم النفس بها حكماً يقينياً لكثرة الاخبارات بعد أن تشعر أنها غير ممتنعة ويكون الأمن حاصلًا من التواطؤ، كالحكم بأن محمداً عليه السلام ادّعى النبوة وظهرت المعجزات على يده ومبلغ الشهادات الموقعة لليقين غير منحصر في عددٍ، فربّ قليل يفيد اليقين وربّ كثير لا يفيد.

370 أ: قد انححت كلمة "لذاته".

371 أ: قد انححت كلمة "موقعة".

372 أ: قد انححت كلمة "السقمونيا".

وأما القضايا التي قياساتها معها فهي التي يَحْكُمُ العقل بها بسبب وسط حاضرٍ في الذهن دائماً، كالحُكْمِ بأن الأربعة زوج، والوسط الحاضر في الذهن هو الإنقسام بمتساويين.

واليقين المستفاد من التجربة والتواتر والحدس لا يكون حُجَّةً على الغير، فربما لم يَحْصَلْ له ذلك، ولا يَجْتَمِعُ اليقين والظن على شيءٍ واحدٍ كلاهما بالفعل، بل قد يُظُنُّ ما يُعْلَمُ نقيضه بالقوة، كمن يَعْلَمُ المتقدمين ولا يخطر بباله تركبهما، كمن حَكَمَ أن كلَّ بَغْلَةٍ عاقِر، ثم رأى بَغْلَةً منتفخة البطن فظن أنها حُبْلَى، فقد ظن ما عُلِمَ نقيضه بالقوة.

ومنها المشهورات، وهي قضايا سَبَبُ التصديق بها عموم الأعراف، ولو خلى وذاته دون رحمةٍ وأَنَفَةٍ³⁷³ وقوى وانفعالات من عاداتٍ وشرائعٍ وآدابٍ لم يُحْكَمْ بها لذاتها، كقولنا: العدل حسن والظلم قبيح، وكشف العورة سَمَجٌ، ولو فَدَّرَ الإنسان أنه خُلِقَ دفعةً ولم يَسْتَأْنِسْ بما وراء عقله لم يُحْكَمْ بها بخلاف الأوليات. وهذه المشهورات قد تكون حقّة، لكنها تُصَحِّحُ³⁷⁴ بالنظر، وقد تكون كاذبة.

ومنها التقريريات، وهي التي تَوَخَّذَ من الخصم ليُبنى عليها الكلام في دفعه.

ومنها المقبولات، وهي التي تَوَخَّذَ مِنْ يُحَسِّنُ الظنَّ به.

ومنها المظنونات، وهي قضايا تَحْكُمُ بها النفس إِتِّبَاعاً للظن، والظن هو الحكم بأن الشيء كذا مع

العلم بإمكان نقيضه، كالحكم بأن من يطوف بالليل فهو سارق.

ومنها المخيّلات، وهي قضايا تُؤَوَّرُ في النفس، بِقَبْضٍ أو بَسْطٍ، صادقة³⁷⁵ أو كاذبة، كقولنا: الخمر

ياقوتٌ سيال، فَيُرْغَبُ³⁷⁶ والعسل مُرٌّ مقيأٌ فَيُنْفَرُ.

373 ب: وأَنَفَةٍ.

374 ب: يصحح.

375 ب + كانت.

376 أ: قد انمحت كلمة "فَيُرْغَبُ".

ومنها الوهميات، وهي قضايا يوجبُها الوهم الإنساني في أمورٍ غير محسوسةٍ، كالحكم بأن كل موجود مشارٌ إليه، وخارج العالم خلاً غير متناهٍ. ولولا أن العقل دفعها لكانت من الأوليات، والوهم يساعِدُ العقل في مقدماتٍ منتجةٍ لنقيض ما حَكَمَ به الوهم، وعند التعدي إلى النتيجة يَرِجُ الوهم عن قَبول ما حكم به العقل.

الفصل الثاني في البرهان

وهو قياسٌ مؤلفٌ من مقدماتٍ يقينيةٍ، إما واجبةُ القبول وإما مُستفادة منه، والحدُّ الأوسط في البرهان إن كان علةً لنسبةٍ طرفي النتيجة خارجاً وذهناً فهو برهان اللِّمِّ، كقولنا: إن هذه الخشبة ممسوسة النار، وكل ممسوس النار محترق، فهذه الخشبة محترقة. وإن كان علةً للنسبة في الذهن دون الخارج فهو برهان الإِنِّ، كقولنا: هذه الخشبة محترقة، وكل محترق ممسوس النار، فهذه الخشبة ممسوسة النار، وكقولنا: كل إنسان ضاحك، وكل ضاحك كاتب، فكل إنسان كاتب.

ولا يُشترطُ في برهان اللِّمِّ أن يكون الحد الأوسط علةً للأكبر مطلقاً بل علةً لوجوده في الأصغر، كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم، فكل إنسان جسم.

وكل علم فله موضوع ومبادئ ومسائل، أما الموضوع فهو الشيء الذي يبحث عن أعراضه الذاتية أعني ما يلحقُ الموضوع من ذاته وماهيته لا بسبب أمرٍ أخصّ ولا بسبب أمرٍ أعم خارج عن الماهية. وأما المبادئ فهي المقدمات وحدود الموضوعات وحدود أعراضها الذاتية لأجل التصور، والمقدمات التي منها يُألفُ البرهان قد تكون واجبة القبول وقد تكون مُبَيَّنَّةً ببيان يقيني وقد تكون مُسَلَّمَةً إلى أن تُبَيَّنَّ وتُسمَّى أوضاعاً ومصادرات.

الفصل الثالث في القياسات التي ليست برهانية

القياس إن كانت مقدماته غير يقينية فإن كان مؤلفاً من المشهورات أو التقريريات فهو الجدلي؛ وإن كان مؤلفاً من المقبولات أو المظنونات فهو الخطابي؛ وإن كان من اُمتَحِيَّلات فهو الشعري، ولا يُستَعْمَلُ ذلك لأجل الإحتجاج بل لأجل القبض والبسط؛ وإن كان {ظ/55} من الوهميات الكاذبة فهو المغالطي. والمغالطة قد تقع من جهة المادة وقد تقع من جهة الصورة وقد تقع من جهتهما جميعاً.

أما من جهة المادة فممنه ما يكون بجعل المطلوب مقدمةً بتبديل لفظٍ بمرادفهِ، كقولنا: كل إنسان بشر، وكل بشر متفكّر.³⁷⁷ فالكبرى والمطلوب شيءٌ واحدٌ، ويسمى ذلك مصادرةً على المطلوب الأول. ومنه ما تكون المقدمة في نفسها كاذبة إلا أنها تشابه الصادق.

وأما من جهة الصورة فبأن لا يكون على ضربٍ منتج أو لا يكون على نهجٍ قياسي، ويَقْرُبُ منه الإستقراء والتمثيل.

أما الإستقراء فهو الحكم على كَلِّيٍّ لوجوده في أكبر جزئياته، كقول القائل الإنسان والدواب والطيور يُحرُكُ فكه الأسفل عند المضغ، وكل حيوان فهو من جنس الإنسان والدواب والطيور، فكل حيوان يتحرك فكه الأسفل عند المضغ.

أما التمثيل فهو الحكم على جُزئيٍّ بوجوده في جُزئيٍّ آخر، كما يقال الفلك،³⁷⁸ والبناء مؤلف، والبناء حادث، فالفلك حادث.

تمّ المنطق والحمد لله رب العالمين والصلاة على محمد وآله أجمعين.³⁷⁹

377 أ: قد انمحت كلمة "متفكّر".

378 أ: قد انمحت كلمة "مؤلف".

379 ب + هذا آخر ما وجدت في قسم المنطق في هذه الرسالة من خط الكاتبي.

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الثاني في العلم الطبيعي

وفيه جمل.

الجملة الأولى

سبعة فصول.

الفصل الأول في نفي الجزء الذي لا يتجزى

قال قوم بأن الجسم مُتَأَلَفٌ من أجزاء كل واحدٍ منها لا يقبل القسمة لا عيناً ولا وهماً، وذلك باطلٌ من

وجوه:

أحدها: أنه لو وقع جزءٌ لا يتجزى فيما بين جزأين غير متجزئين،³⁸⁰ فإما أن يكون الوسط مانعاً من تلاقي الطرفين أو لا يكون، فإن كان مانعاً فكلٌّ واحدٍ من الطرفين يلقى من الوسط شيئاً غير ما يلقاه الآخر، فينقسم الوسط وقد فرضناه غير منقسم هذا خلف. وإن لم يكن مانعاً فالطرفان يتلاقيان وتداخل فيهما الوسط وهكذا كل جزءاً فيما بين جزأين، فلا يحصل مقدار ولا حجم، هذا خلف.

الثاني: لو كان الجسم مُؤَلَّفاً من أجزاء لا تتجزى وأخذنا فجراً ذا شعب ثلث وحركنا شعبتان منه وقطعت الشعبة الخارجة جزءاً لا يتجزى، فإما أن تقطع الشعبة المتوسطة مثله أو أعظم منه أو أقل منه، فإن قطعت مثله أو أعظم منه كانت الدائرة التي ترسمها الشعبة المتوسطة، مساويةً للدائرة التي ترسمها الشعبة الخارجة، أو أعظم منها هذا خلف. وإن قطعت أقل منه فانقسم الجزء الذي لا يتجزى هذا محال.

الثالث: لو كان الجسم مُؤَلَّفاً من أجزاء لا تتجزى، فعند ارتفاع الشمس جزءاً لا يتجزى إما أن ينتقص من ظل الخشبة المغروزة في الأرض بمقدار جزء لا يتجزى أو أكثر منه أو أقل منه، فإن انتقص بمقدار جزء لا

380 أ: قد انحلت كلمة "متجزئين".

يتجزى أو أكثر كان مقدار الظل المنتقص مساوياً لارتفاع الشمس من أول النهار إلى وسطه أو أعظم هذا خلف. وإن كان أقل منه انقسم ما لا يتجزى.

الرابع: لو كان الجسم مُركَّباً من أجزاء لا تتجزى فالحركة السريعة إذا قطعت من المسافة جزءاً لا يتجزى فإما أن تقطع البطيئة جزءاً لا يتجزى أو أكثر منه أو أقل منه، فإن قطعت مثله أو أكثر فالبطيئة مثل السريعة أو أسرع منها، هذا خلف. وإن قَطَعَتْ أَقَلَّ منه إنقسم ما لا يتجزأ.

فإن قيل: لم لا يجوز³⁸¹ أن السريعة إذا قطعت جزءاً تقطع البطيئة جزءاً، ثم تقف البطيئة حتى تقطع السريعة جزءاً أو أكثر ثم تقطع البطيئة جزءاً آخر، فيكون التفاضل بين السريعة والبطيئة بسبب تحلل السكنات في البطيئة؟

قلنا: لأن التفاضل بين السريعة والبطيئة، لو كان بسبب تحلل السكنات في البطيئة لكان في حركات النملة من أول النهار إلى آخره في مسافة مُعَيَّنَةٍ سكناتٌ مساويةٌ لِفضْلِ حركات الشمس من أول النهار إلى آخره على حركات النملة، وَفضْل حركات الشمس على حركات النملة أَزِيدُ من حركات النملة، فكان في حركات النملة سكناتٌ أَزِيدُ من حركات النملة، وهذا معلوم البطلان بالضرورة، فالتفاضل بين الحركة السريعة والبطيئة ليس بسبب تحلل السكنات في البطيئة، فَعَلِمَ أن الجسم لا يتألف عن أجزاء لا تتجزى بل هو في نفسه شيءٌ واحدٌ كما هو عند الحس.

فإن قيل³⁸² أن النقطة موجودة، ومتى {56/1} كانت النقطة موجودة كان الجزء الذي لا يتجزى موجوداً. وإنما قلنا: إن النقطة موجودة لأن الكرة الملاقية للجسم المستوي لا تكون ملاقاتها إلا بالنقطة، وإلا لكان في ظاهر الكرة خط مستقيم، هذا مُحال. وإذا كانت النقطة موجودة فإما أن تكون في محلٍّ أو لا تكون، فإن لم

381 ب + أن يقال.

382 ب + فإن قيل القول بالجزء حق لوجهين: الأول.

تكن في محلّ فهو الجزء الذي لا يتجزى، وإن كانت في محل فمحلّها غير منقسم وإلا لكان الحال في³⁸³ أحد
جزئيه غير الحال في الجزء الآخر، فتتقسم النقطة هذا محال.

الثاني: لو كانت الحركة موجودة لكان الجزء الذي لا يتجزى موجوداً، لكن المقدّم حقّ فالتالي حقّ،
بيان الشرطية: أن الحاضر من الحركة في الخارج إما أن يكون قابلاً للقسمة أو لا يكون، لا سبيل إلى الأول،
لأنها لو كانت قابلةً للقسمة لكانت ذات أجزاء، وأجزاء الحركة لا توجد إلّا على سبيل الانقضاء والتجدّد،
فيكون الجزء من الحركة الحاضرة ماضياً أو مستقبلاً هذا خلف. فالحركة الحاضرة غير قابلة للقسمة، فالمسافة³⁸⁴
التي تقع فيها تلك الحركة لا تنقسم، إذ لو انقسمت لكانت الحركة الواقعة فيها منقسماً، وقد بينّا أنها غير
منقسمة هذا خلف.

الجواب عنها:³⁸⁵ فأما الأول³⁸⁶ قلنا: لا نسلم أن النقطة موجودة قوس³⁸⁷ لها، في الكرة³⁸⁸ الملاقية
للجسم المستوي لا تكون ملاقاتها إلا بالنقطة. قلنا: لا نسلم قوله، لو لم يكن بالنقطة لكان في ظاهر الكرة
خطٌ مستقيمٌ. قلنا: لا نسلم وهذا لأن موضع الملاقاة ينقسم ويكون الجانب الذي منه إلى الجسم غير الجانب
الذي منه إلى الكرة،³⁸⁹ فلا يقع في ظاهر الكرة خط مستقيم.

والدليل على أن النقطة غير موجودة هو أن النقطة لو كانت موجودة لكان منه جهتا³⁹⁰ يمين ويسار،
فما منها إلى جهة اليمين غير ما منها إلى جهة اليسار، وكذا الخط لو كان موجوداً لكان له جهتا³⁹¹ يمين
ويسار، فما منه إلى جهة اليمين غير ما منه إلى جهة اليسار فينقسم في العرض، وكذا السطح لو كان موجوداً

383 أ: قد انمحت كلمة "في".

384 أ: قد انمحت كلمة "فالمسافة".

385 ب — عنها.

386 ب: أما الأول.

387 ب: قوله بأن الكرة الملاقية للجسم المستوي.

388 ب: بأن الكرة.

389 ب: منه إلى الكرة.

390 ب: لكان لها جهتا.

391 ب: لكان له جهة.

لكان مماساً لِمَا في أعلاه وما في أسفله فينقسم في العمق. فالنقطة والخط والسطح لا وجود لها في الخارج بل في الوهم والموجود في الخارج ليس إلا الجسم فقط.

أما الوجه الثاني: قلنا: لا نسلم بأن الحاضر من الحركة لو كان قابلاً للقسمة لكان ذا أجزاء بل يكون قابلاً لأن يكون ذا أجزاء وتلك الأجزاء لا توجد إلّا في الوهم، لأن الحركة لا تقبل القسمة إلا بالوهم، والأجزاء التي تُوجد في الوهم لا يجب أن تكون ماضياً ومستقبلاً.

الفصل الثاني في تناهي الأبعاد

كل امتداد موجود لابد وأن يكون متناهياً؛ لأنّا نرسم امتدادي أ ج ³⁹² متقاطعين على و ³⁹³ ونُخرج امتدادي هـ أ، هذا إلى أن يصير البعد بينهما ³⁹⁴ ذراعاً وليكن ط ³⁹⁵، ثم نُخرجهما إلى أن يصير البُعد بينهما ذراعين وليكن و ³⁹⁶، وإذا عملنا هذا العمل عَلِمْنَا أن الإمتدادين اللذين رَسَمْنَا عليهما و ك ³⁹⁷ قد وقع

فيما بينهما أبعاد يزيد الثاني على الأول بذراع والثالث على الثاني بذراعين وعلى هذا النسق، فالبعد الثاني يقع فيه المساوي للبعد الأول مع الزيادة، والثالث يقع فيه المساوي للثاني مع الزيادة، فجميع الزيادات الممكنة فيما بينهما تقع ما يساويها في بعد من الأبعاد التي فيما بينهما. فلو كان الامتدادان ذاهبين إلى غير النهاية لكان فيما بينهما أبعاد غير متناهية. فكأنّ زيادات الأبعاد غير متناهية فكان ما يساوي لزيادات غير متناهية واقعاً

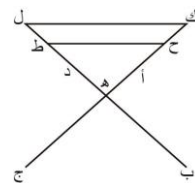
392 ب: أ ج يد.

393 ب: على هـ.

394 ب + سهما.

395 ب: ج.

396 ب: ك.



397 ب: هـ ك هـ ل.

الفصل الثالث في إثبات الهيولي وبرهانه

والصورة الجسمية لا توجد مجردةً عن الهولي، لأنها لو وُجدت مجردةً فيما أن تكون متناهية أولاً تكون لا سبيل إلى الثاني، لأن كل امتداد موجود يجب أن يكون متناهياً ولا سبيل إلى الأول، لأنها لو كانت متناهية لكانت متشكلة بشكل، فالصورة من حيث هي صورة لها شكل، فذلك الشكل إما أن يكون بسبب الصورة⁴⁰³ أو بسبب من خارج، لا سبيل إلى الأول، لأنه لو كان بسبب الصورة⁴⁰⁴ لكان جميع الأجسام على شكل واحد، ولا سبيل إلى الثاني لأنه حينئذ يكون ممكن الزوال فتكون الصورة وحدها قابلة للانفصال، وهو محال

404 ب + الجسمية.

لِما يَبَيِّنُ أن كل ما يقبل الانفصال فهو مركب من الهيولي والصورة. فالصورة لا توجد مجردة عن الهيولي، فكل جسم فهو مركب من الهيولي والصورة.

والجواب⁴⁰⁵ أيضاً أن الهيولي لا توجد بدون الصورة لأنها لو وُجدت بدون الصورة فإما أن تكون مشاراً إليها أو لا تكون، فإن كانت مشاراً إليها فإما أن تكون مشاراً إليها في جميع الجهات أو في بعض الجهات، والأول محال لأنها حينئذ تكون ذات الغَلَب⁴⁰⁶ حَجْمِيَّة وقد فرضناها مجردة هذا خلف.

والثاني أيضاً محال، لأن كل ما يصح عليه الإشارة فهو قابل للانقسام الوهمي إلى غير النهاية فهو مشاراً إليه في جميع الجهات فيستحيل أن تكون الإشارة إليه في بعض الجهات دون البعض وإن لم يكن مشاراً إليها.

فإذا حصلت فيها الصورة الجسمية تجسمت، فإن حصل جسماً مطلقاً فنسبته جميع الأحياز إليه على السوية، فلو حصل في البعض دون البعض كان ذلك تخصيصاً بلا مُخصَّص وهو محال. وإن حصل نوعاً معيناً من الأجسام لكان نسبته جميع أحياز ذلك النوع إليه على السوية، فلو حصل في بعضها دون البعض لكان تخصيصاً بلا مخصص بخلاف ما إذا صار الهواء ماء ونزل على خط مستقيم لأن الوضع السابق نخصه بذلك الموضع. فغَلِمَ أن الهيولي لا يوجد بدون الصورة والصورة لا تتشكل بدون الهيولي، فلا يجب وجود أحدهما بدون الآخر، فليس ولا واحد منها علّة للآخر، لأن العلّة لا بد وأن يجب وجودها بدون المعلول ثم تجب من المعلول فيوجدان معاً عن سبب من خارج.

الفصل الرابع في الصورة المخصصة للجسم

اعلم أن الجسم المطلق من غير مخصصة بصورة مخصصة لا وجود له؛ لأنه لو كان له وجود فالجسم المطلق من حيث إنه جسم مطلق إما أن يمتنع عليه قبول الأشكال أو لا يمتنع، فإن امتنع كان امتناع قبول

405 ب: ونقول.

406 ب: ذات أبعاد.

الأشكال من اقتضاء الجسمية المطلقة، فكل جسم يمتنع عليه قبول الأشكال المختلفة، وإن لم يمتنع فيما أن يَقْبَلَهَا بسهولةٍ أو بعسر، وأياً ما كان فهو من اقتضاء الجسمية المطلقة فكل جسم يقبل الأشكال إما بسهولة أو بعسر هذا خلف. فالجسمية لا توجد إلا إذا انضمَّ إليه صُورٌ مُخَصَّصَةٌ، وتلك الصور تسمى صوراً نوعية.

وكل جسم فهو إما بسيط وهو الذي لا يتركب عن أجسام مختلفة الطبائع، وإما مركب وهو الذي يتركَّب عن طبائع مختلفة. والبسيط إذا حُلِّي -وذاته لا تقتضي إلا أثراً⁴⁰⁷ متشابهاً- وإلا لصَدَرَ عن طبيعة واحدة في قابلٍ واحدٍ أفعال مختلفة، وذلك تخصيص بلا مخصص وهو محال، ولا متشابه في الأشكال إلا الكرى،⁴⁰⁸ لأن غير الكرى فيه وسط وطرف وزاوية، فالشكل الطبيعي للبسيط إنما هو الكرى، وكل جسم إذا خلي⁴⁰⁹ وذاته يستدعي بخصوصية صورته مكاناً كالماء والهواء، والمكان الطبيعي للمركب ما يقتضيه الغالب أو ما⁴¹⁰ يتفق فيه التركيب عند استواء الطبائع، والنوع الواحد لا يجوز أن يكون له حيزان طبيعيان وإلا لكان كل واحد منهما مطلوباً بالطبع ومتروكاً بالطبع هذا خلف.

الفصل الخامس في الجهات

الجهة إما إضافية كاليمين واليسار وإما {58/} طبيعية كالعلو والسفل اللذين لا يتبدلان ولا يتغيران.

وكل واحدة من الجهتين الطبيعيتين مقصد للحركة بالحصول فيه، فلها وجود في ذوات الأوضاع، وإلا لاستحال أن يقصدها المتحركان بالحصول فيه، وهي غير منقسمة في امتداد مأخذ الحركة، لأنها لو انقسمت في ذلك الامتداد ووصل الجسم إلى أقرب جزأها وتحرك، فيما أن يتحرك عن الجهة أو إلى الجهة، فإنَّ تحرك إلى الجهة فالجزء الأول ليس من الجهة، وإن تحرك من الجهة فالجزء الثاني ليس من الجهة، وأياً ما كان فجزء الجهة جهة

407 أ: قد انمحت كلمة "أثراً".

408 ب: الكرة.

409 أ: قد انمحت كلمة "خلي".

410 أ: قد انمحت كلمة "أو ما".

هذا خلف. فالجهات غير منقسمة في امتداد مأخذ الحركة وليس وجودها في متشابه لأن المتشابه لا تتميز بعض أجزائه عن البعض بالطبع، فلا تكون جهتا العلو والسفل متميزين بالطبع هذا خلف. فوجودها في أطراف ونهايات مختلفة فتحددها إما أن يكون بجسم واحد أو بأكثر، لا جائز أن يكون بأكثر من الواحد، لأنه لا يخلو إما أن يحيط بعضها البعض أو لا يحيط، فإن أحاط بعضها البعض فالمحيط الأعظم تتحدد به جهتا العلو والسفل، لأن أكبر ليكون⁴¹¹ جهة العلو ووسطه جهة السفلى، فلا يكون لغيره تأثير في تحدد الجهات لاستحالة اجتماع علتين على معلول واحد بالشخص، فحينئذ لا يكون⁴¹² التحدُّد بأكثر من الواحد وقد فرضناه حاصلًا بأكثر من الواحد هذا خلف.

وإن لم يُحْطَ بعضها البعض فإما أن يصحَّ عليها الاجتماع والافتراق أو لا يصح، فإن صحَّ فالجهات متحددة قبلها وإن لم يصحَّ فكل واحد منها يطلبُ قريباً أو بعداً من الآخر، فالجهات متحددة في نفسها لا فيه⁴¹³ هذا خلف.

فتحدد الجهات ليس بأجسام مختلفة بل بجسم واحد، فإما أن تكون بجسم واحد غير محيط بل قاصرٌ على طرف واحد وإما أن تكون بجسم محيط والأول محال، لأن القاصر على طرف واحد لا تتعين به⁴¹⁴ جهتا علوٍ وسفلٍ، بل جهة واحدة وهو القرب منه،⁴¹⁵ تتحدد الجهات بجسم محيط، تتحدد بمقره جهة العلو وبوسطه جهة السفلى.

411 ب + مُقَرَّره يكون.

412 ب: في الاصل أن لا يكون، صح على الصطر.

413 ب: لا بها.

414 أ: قد انمحت كلمة "به".

415 أ: قد انمحت كلمة "منه".

الفصل السادس في المكان

وله خواص أربع: جواز انتقال الجسم منه، أي تعيين التمكن فيه لا يمنع الانتقال واستحالة حصول الجسمين فيه دفعة، واختلافه بالجهات، مثل فوق وتحت وانتساب الجسم إليه بلفظة في، والمكان ليس عبارة عن الخلاء لأنه لو كان خلاء، فإما أن يكون عدماً محضاً وهو محال، لأن الخلاء بين المتقاربين أقل من الخلاء بين المتباعدين، والعدم ليس كذلك. وإما أن يكون بُعداً مجرداً عن المحل وهو محال لما مرّ في امتناع تجرد الصورة عن الهيولي ولأن الجسم لو حصل في بُعد مجرد يلزم تداخل البعدين، أعني بُعد الجسم الممكن وبُعد الخلاء فيلزم اجتماع عشرة أذرعٍ وعشرة أذرعٍ ولا يكون مجموعهما أعظم من العشرة هذا محال، ولأنه لو كان بُعداً مجرداً لامتنع أن يسكن في الجسم أو يتحرك، لأن البعد المجرد متشابه الحال، فلا يكون بعضه مطلوباً بالطبع وبعضه متروكاً بالطبع، فلا يحصل فيه حركة وسكون والتالي محال، فالمقدم مثله. فالمكان ليس هو الخلاء بل باطن الجسم الحاوي المماس لظاهر الجسم المَحْوي، والمحدد للجهات لا مكان له بل له حيثية وضعية تتعين⁴¹⁶ بما تحته ولما تحته وضع ومكان.

فإن قيل: إذا انتقل⁴¹⁷ جسم من حيزٍ إلى حيزٍ، فإلْمُنْتَقِلُ إليه إما أن يكون مملوءاً⁴¹⁸ أو لا يكون والأول محال، لأنه إذا انتقل إليه الجسم فإما أن يبقى فيه ذلك الجسم الذي يملأه أولاً يبقى، فإن بقي لزم تداخل الجسمين وهو محال، وإن لم يبق انتقل إلى حيز آخر، فإما أن ينتقل إلى الحيز الذي كان فيه الجسم المنتقل إلى حيزه أو إلى حيز آخر، فإن⁴¹⁹ إلى الحيز الذي كان فيه الجسم المنتقل إلى حيزه فيتصادمان ويتداخلان ليُمَرَّ⁴²⁰ أحدهما بالآخر هذا خلف. وإن انتقل إلى حيز آخر لكان الجسم الذي في ذلك الحيز ينتقل إلى حيز آخر،

416 أ: قد انمحت كلمة "تتعين".

417 أ: قد انمحت كلمة "انتقل".

418 أ: قد انمحت كلمة "مملوءاً".

419 ب + انتقل.

420 أ: قد انمحت كلمة "ليُمَرَّ".

وحينئذٍ يلزم من حركة جسمٍ واحدٍ حركة جميع الأهوية من المشرق إلى المغرب ومن السماء إلى الأرض وهو معلوم البطلان بالضرورة، فالجسم إنما ينتقل إلى مكان خالي وهو المطلوب.

الثاني: أن الجسمين {59/ظ} المستويين الصليبين المتماسين إذا تحرك أعلاهما إلى الجهة الفوقانية فإن حركته تقع دفعةً، وألا لزم انفكاك أجزاء الجسم بعضها عن البعض هذا خلف.

وإذا تحرك دفعة لزم وقوع الخلاء في الوسط؛ لأن حصول الجسم في الوسط إنما يكون الحالة⁴²¹ من الجوانب فحالما يكون في الطرف يكون الوسط خالياً، فيلزم وقوع الخلاء في الوسط. فالخلاء ليس بممتنع وقد لا يكون ثم⁴²² أنه ممتنع.

الجواب أما الأول: قلنا: لم قلتم بأن ذلك الجسم إذا لم يبق في حيزه انتقل إلى حيزٍ آخر بل يتكاثف، والمجاور للجسم المنتقل يتخلخل فتقع الحركة في الملاء بالتخلخل والتكاثف، وبيان هذا أن المقادير زائدة على الجسمية، لأن الشمعة الواحدة ترد عليها مقادير مختلفة مع بقاء جسميتها، فالمقدار ينعدم، والجسم لا ينعدم فالمقدار زائد على الجسمية والهيولي ليس إلا⁴²³ بذاتها مقدار وإلا لما قبلت إلا مقداراً واحداً وهو الذي يطابقها لكنها قبلت أكثر من الواحد، فليس لها بذاتها مقدار فنسبة جميع المقادير إليها نسبة واحدة، فتقبل الأصغر والأكبر. فإذا خلعت مقداراً أصغر ولبست مقداراً أكبر قيل أنها تخلخلت، وإذا خلعت مقداراً أكبر ولبست مقداراً أصغر قيل أنها تكاثفت، فإذا انتقل الجسم من حيزٍ إلى حيز فإن الجسم الذي في ذلك الحيز يتكاثف، والذي كان مجاوراً للمنتقل يتخلخل، فلا يلزم الخلاء على مثال حركة السمك في البحر.

وأما الثاني: قلنا: لا نسلم⁴²⁴ بأن الجسم الأعلى إذا تحرك إلى الجهة الفوقانية تقع حركته دفعة، وهذا لأن معنى وقوع الشيء دفعة أنه يقع لا على التدريج ومحال أن الحركة تقع لا على التدريج، وإن عنيتم بوقوعه

421 ب: إنما يكون بانتقاله من الجوانب.

422 ب: بممتنع وقد ادعيتم أنه ممتنع الجواب.

423 ب: ليس لها بذاتها مقدار.

424 ب: لا ثم.

دفعه أنّ الحركة تُعَرِّضُ لكل الجسم من غير أن تتحرك بعض أجزائه قبل البعض فمسلّم، ولكنّ الحركة التي تُعَرِّضُ لكل الجسم تقع على مسافة متحركة فتقع في زمان، ففي الزمان الذي تقع تلك الحركة يتخلخل الجسم المجاور وتحصل في الوسط، فلا يقع الخلا في الوسط.

الفصل السابع في الحركة والزمان

الحركة هيئةٌ يمتنع بيانها لذاتها، والسكون عدم الحركة عما من شأنه أن يتحرك.

والحركة إما مكانية: وهي انتقال الجسم من مكان إلى مكان، وإما وضعية: ونعني بالوضع الهيئة الحاصلة للجسم بسبب نسبة أجزائه إلى الجهات ونسبة أجزائه بعضها إلى بعض بسبب حصولها في الجهات، فتبدّل هذه الهيئة على التدرّج هي الحركة الوضعية، كحركة الكرة على نفسها فإن لكلّها حركة ولم يخرج الكل من مكانه فهي وضعيّة، وإما حركة في الكم: كحركة الشيء إلى مقدار أكبر إما بزيادة الأجزاء وتُسمى مُنْمُوًّا،⁴²⁵ أو لا بزيادتها وتُسمى تخلخلًا، أو إلى مقدار أصغر إما بنقصان الأجزاء وتسمى ذبولًا، أو لا بنقصانها وتسمى تكاثفًا، وإما حركة في الكيف: وتُسمى استحالة كالجسم يتحرك من البياض إلى السواد شيئاً فشيئاً.

والحركة إما أن يقبضها شيء خارج عن الجسم وقواه وتسمى قسرية، ونعني بالقوة مبدأ الفعل وإما أن تقبضها قوة الجسم وحينئذٍ إما أن يكون لمحركها شعوراً أو لا يكون، فإن لم يكن له شعور تسمى حركة طبيعية، ونعني بالطبيعية قوة عديمة الشعور، هي مبدأ قريب لكل تغيير وثبات ذاتي للجسم، والحركة الطبيعية قد تكون نباتية وقد لا تكون. وإن كان لها شعور تسمى حركة إرادية.

والحركة قد تكون بالذات وهي التي تُعَرِّضُ للشيء بلا واسطة كحركة الحجر، وقد تكون بالعرض وهي التي تُعَرِّضُ للشيء بواسطة حركة أخرى كحركة القاعد في السفينة، والحركة لا تقتضيها نفس الجسمية لذاتها وإلا لكان كل جسم متحركاً، ولأن الحركة ذاتٌ تُحدِّثُ متحددة، فلها علّة متحددة، والجسم لا يتحدد فليس

425 أ: قد انحلت كلمة "مُنْمُوًّا".

علّة لها، والحركة الطبيعية لا تَقْتَضِيها نفس الطبيعة، لأن الطبيعة ثابتة فمُقْتَضَاها ثابت، والحركة غير ثابتة فلا تَقْتَضِيها الطبيعة وحدها بل المُقْتَضِي لها إنما هو الطبيعة مع الحالة الغير الملائمة. والإرادة أيضاً لا تقتضيها مجرد القوة الشعورية، بل القوة مع الارادة.

ولا تتألف حركة عن أجزاء لا تتجزأ، لأنه لو وجدت حركة غير متجزئة لكانت واقعة في مسافة، فالمسافة التي تستغرقها تلك الحركة لا بد وأن تكون غير منقسمة، فيلزم وجود جزء لا يتجزى في المسافة هذا خلف .

وأما الزمان فهو مقدار {60/1} الحركة، لأن كل حادث بعد إن لم يكن له قبل لم يكن فيه موجوداً ولا تجتمع معه، وإذا وجد شيء آخر لم يكن حين كان هذا نفى حال كون الأول لا كون الثاني، فهو قبله، وكذلك ما يحدث بعد الثاني فهنا قبلات واجبة التجدد، وهذه القبلات لها مقدار، فإن قبلاً قد يكون أبعد من قبل، والأبعد أطول في التصور فهو مقدار، فالزمان مقدار الحركة ولا يتألف من أجزاء لا تتجزى، وإلا لكانت الحركة متألفة من أجزاء لا تتجزى هذا خلف. بل مُتصل واحد مطابق للحركة المطابقة للمسافة المتصلة.

والزمان ليس لقبلياته مبدأ وإلا لكان قبل كل الزمان زمان، ولا لبعدياته مقطع وإلا لكان بعد كل الزمان زمان، فالزمان دائم الوجود على سبيل الإ نقضاء والتجدد، والحركة الحافظة للزمان إما مستقيمة أو مستديرة، لا جائز أن تكون مستقيمة لأنها إما أن تكون طبيعية أو غير طبيعية، والثاني محال لانقطاعها، والأول محال لأن الطبيعة لا تذهب في جهة غير متناهية لتناهي الجهات، فالحركة الحافظة للزمان لا بد وأن تكون مستديرة، ولا تخلو إما أن تكون فلكية أو عنصرية لا سبيل إلى الثاني لانقطاعها، فالحركة الحافظة للزمان هي الفلكية وهو المطلوب.

فإن قيل: الحركات الماضية للفلك إلى اليوم جملة وإلى الأمس جملة فحصل جملتان، أجزاؤهما مترتبة ترتيب يُقدّم ويُؤخّر، فتطبق إحدهما على الأخرى بأن يطبق الجزء الأول من الجملة الثانية على الجزء الأول من

الجملة الأولى، والثاني على الثاني والثالث على الثالث، فإما أن يتطابقا على هذا النسق إلى غير النهاية، أو تنقطع الجملة الثانية، والأول محال، وإلا لكان الزائد مثل الناقص ضرورة أن الأول يزيد على الثانية بمرتبة واحدة، فالجملة الثانية تنقطع فتكون متناهية. والأولى زادت عليها بمرتبة واحدة فتكون أيضاً متناهية وهو المطلوب.

الثاني أن الحركة الفلكية لو كانت أولية لكانت الحركة اليومية موقوفة على انقضاء ما لانهائية له، وانقضاء ما لا نهاية له محال، والموقوف على المحال محال.

فالحركة الفلكية ليست بأزلية. الثالث إن الحركة الفلكية لو كانت أزلية. والأزل يقتضي نفي المسبوقية بالغير، والحركة تقتضي المسبوقية بالغير لكونها انتقلاً من حالة إلى حالة فيلزم المسبوقية بالغير واللامسبوقية بالغير في الحركة هذا خلف.

الجواب أما الأول قلنا: لا نسلم أن الحركة الماضية للفلك إلى اليوم لها جملة وإنما تكون لها جملة أن لو اجتمع أجزاؤها في الوجود ولم تجتمع أجزاؤها في الوجود فلا يكون لها وجود فضلاً من أن يكون لأجزائها ترتيب يقدم ويأخر.

وأما الثاني قلنا: لا نسلم أن الحركة الفلكية لو كانت أزلية لكانت الحركة اليومية موقوفة على انقضاء ما لا نهاية له، بل يسبقها حركات لا نهاية لها، فلم قلتم بأن ذلك محال؟!

وأما الثالث قلنا: لا نسلم أن الحركة الفلكية لو كانت أزلية يلزم الجمع بين المسبوقية بالغير واللامسبوقية بالغير، وهذا لأن معنى كون الحركة الفلكية أزلية، أن قبل كل حركة حركة لا إلى أول، والحركة المعنية تقتضي المسبوقية بالغير فلا يلزم الجمع بين المتناقضين.

الفصل الأول في أحكام المحدد للجهات

المحدد للجهات لا يجوز أن يكون مركباً من أجسام مختلفة الطبائع، وإلا لكانت أجزاؤه قابلة للاجتماع والافتراق، فكانت الجهات متحددة قبله لا لا⁴²⁶ هذا خلف. فالمحدد بسيط وليس في طبيعة ميل مستقيم وإلا لكان قابلاً للنقل من جهة إلى جهة، فتكون الجهات متحددة قبله وإذا لم يكن في طبعه ميل مستقيم لا يقبل الخرق والالتئام وإلا لتحرك أجزاؤه إما إلى الاجتماع أو إلى الافتراق، فيكون في طبعه ميل مستقيم ولا يقبل الكون والفساد أي لا تتخلع مادته عن صورته وتلبس أخرى، لأن كل ما يقبل الكون والفساد ففيه ميل مستقيم، {ط/61} والمحدد ليس كذلك فلا يقبل الكون والفساد، وإنما قلنا: إن كل ما يقبل الكون والفساد ففيه ميل مستقيم، لأن الصورة الكائنة إن حدثت في حيز غريب كان فيها ميل إلى حيزها الطبيعي، وإن حدثت في حيز طبيعي كانت الفاسدة في حيز غريب، فكان فيها ميل إلى حيزها الطبيعي مما يقبل الكون والفساد ففيه ميل مستقيم. فالمحدد لا يقبل الكون والفساد وليس برطب ولا يابس، لأن الرطب هو الذي يقبل الأشكال بسهولة واليابس هو الذي يقبلها بعسر، والمحدد لا يقبل الأشكال وإلا لكان قابلاً للخرق والالتئام، فليس برطب ولا يابس، ونقول أيضاً المحدد ليس بثقيل ولا خفيف إذ لا يتحرك عن الوسط ولا إلى الوسط، وليس بحار ولا بارد لأن الحرارة هي التي تقتضي الجهة والبرودة هي التي تقتضي الثقل، والمحدد ليس بثقيل ولا خفيف فليس بحار ولا بارد⁴²⁷.

426 ب: قبله لا به.

427 ب - في الأصل فليس بحار ولا بارد، صح في الهامش.

الفصل الثاني في أن حركات الأجرام الفلكية لا بد وأن تكون إرادية

إذ لو لم تكن إرادية لكان فيها حركة قسرية أو طبيعية، لا سبيل إلى الأول، إذ لو كان فيها حركة قسرية لكانت على موافقة القاسر فلا يحصل لها اختلاف الجهات ولا اختلاف السرعة والبطء والتالي كاذب، بحكم المشاهدة فالمقدم كاذب، فليس في حركات الأجرام الفلكية حركة قسرية، ولا سبيل إلى الثاني، لأن الحركة الدورية لو كانت طبيعية لكانت الطبيعة متوجهة بالعود إلى ما فارقه بالطبع هذا خلف. فحركاتها إرادية وهو المطلوب.

الفصل الثالث في أن محرك الفلك الحافظ للزمان لا بد وأن يكون قوة مجردة لا جسمانية

لأن حركته إرادية فإما أن تكون لإرادة أمر جزئي أو كلي، والأول محال، وإلا لا نقطع حركته عند حصوله بالفعل، فينقطع الزمان هذا خلف. فحركته لإرادة أمر كلي. فمحرك الفلك له تصور كلي وكل ما له تصور كلي فهو مجرد عن المادة، لأنه لو كان جسمانياً لكان تصورات له حالة في الجسم، وما هذا لكان⁴²⁸ فله وضع خاص ومقدار خاص فليس بكلي، فما له تصور كلي فهو مجرد عن المادة، فمحرك الفلك الحافظ للزمان مجرد عن المادة، ولا يتم حركته إلا بقوة جسمانية مباشرة للتحرك لأن الحركات الجزئية له إما أن تقع بتصور كلي أو بتصور جزئي، والأول محال. لأن نسبة التصور الكلي إلى جميع الجزئيات على السوية فلو وقع بعض الجزئيات دون البعض كان تخصيصاً بلا مخصص وهو محال. فالحركات الجزئية لا بد لها من تصورات جزئية، فمحرك الفلك تصورات جزئية، وما له تصورات جزئية فهو جسماني، لأنه يرتسم فيه الصغير والكبير، وما يرتسم الصغير غير ما يرتسم فيه الكبير فينقسم، ولا شيء من المجرد كذلك فلا شيء مما له تصور جزئي بمجرد، فله قوة جسمانية مباشرة للتحريك ولها إرادة جزئية مانعة لتلك الإرادة الكلية، وهي لا تنفرد بالتحريكات الغير المنتهية بل تفيض عليها دائماً من القوة المجردة إرادات جزئية تصير سبباً لتلك التحركات الجزئية إلى غير النهاية.

428 ب: شأنه.

وأما أن سائر المتحركات الفلكية بسائط وليس فيها ميل مستقيم وغير قابلة للخرق والالتئام والكون والفساد ولها محركات مجردة فذلك غير معلوم. وكذلك غير معلوم أن المحدد للجهات هل هو الفلك الحافظ للزمان أم لا.

وقد أشتُهرَ كل ذلك فيما بين القوم، وليس عليها الحافظ منه.⁴²⁹

الجملة الثالثة

أربعة فصول

الفصل الأول في أنها⁴³⁰

لو كانت محركات⁴³¹ كل بسيط عنصري فهو ينفع عن غيره وقد يكون بالغير فهو عن غيره⁴³² ففيه قوة معدة للانفعال وقوة معدة للفعل، والقوة المعدة للانفعال مما يعم الكائنات الفاسدة الرطوبة واليبوسة، والأول كيفية توجبها⁴³³ قبول الشكل وتركه بسهولة، والثانية كيفية توجب قبول الشكل وتركه له عسر.⁴³⁴ والقوى المعدة للفعل مما يعمها هي الحرارة والبرودة، والأولى كيفية توجب عند التمكن حركة الشيء عن الوسط من شأنها التفريق والتحليل والتلطيف، والثانية كيفية توجب عند التمكن حركة الشيء إلى الوسط من شأنها التكثيف والتعقيد.

وكل جسم عنصري فإما أن يميل عن الوسط أو إليه فهو إما حار وإما بارد. فإذا رُكِبَ كل واحد من الفعلين مع كل واحد من الإنفعالتين حصلت أربعة أقسام: حار يابس، حار رطب، بارد يابس، بارد رطب،

429 ب: وليس عليها حجج برهانية.

430 ب + أن الأسطوانات أربعة.

431 ب - لو كانت محركات

432 ب + ويُفَكِّكُ بالنتيجة غيره.

433 ب : توجب.

434 ب: وتركه بقسر.

والْيُيُوسَةُ بأيّ الفاعلتين اقترنت زادتْها خَفَّةٌ أو ثَقَلًا فحصلت الأركان أربعة: خفيفٌ مطلقٌ نَقَصِدُ أعلى الفوق، وثَقِيلٌ مطلقٌ نَقَصِدُ أقصى السفلى، وخَفِيفٌ غيرُ {62/1} مطلق، وثَقِيلٌ غير مطلق. فالأرض أثقل من الماء لرسوب التراب والحجر فيه، ويدلُّ على حرارة الهواء طَفُوهُ على الماء، فإن الزق المملوء من الهواء يَرُسُبُ قسراً في الماء ويطفو طبعاً، وليس ذلك لضغط ثقل الماء، لأنه لو كان ذلك للضغط لكان كلما كان الزق⁴³⁵ أكثر كان أَمْنَعُ للقسر،⁴³⁶ فكان حركته أبطأ والأمر بالعكس. ويدل على شدة مَيَعَانِ الهواء سرعة تشكّله وانفصاله، فهذه هي الأمهات، ويتولد منها المركبات وكيفياتها الأربع أمهات الكيفيات المحسوسة وهي مختلفة الطبائع، وإلا لَوَجِبَ استقرار أحدها حيث يستقر الآخر، والكيفية قد تتبدل مع الحفاظ الصورة، كالماء إذا سَخُنَ أو تَبَرَّدَ، فإن صورة الماء باقية والكيفية متبدلة.

الفصل الثاني في انقلاب بعضها إلى البعض

أما انقلاب الهواء ناراً فَيُشَاهَدُ من الهواء الحار الذي من السُّمُومِ المَحْرُوقِ، وانقلاب النار هواءً يُشَاهَدُ من السُّفُلِ، فإنها لو بقيت على النارية لتحركت إلى حيزها على امتداد مستقيم فأحرقت ما تحاذيها، وانقلاب هي القطرات⁴³⁷ التي توجد على السُّطُوحِ الظاهرة للطاسات المكنونة⁴³⁸ فيه على الجَمَدِ أو المَمْلُوءِ منه وليس ذلك بسبب الترشّح وإلا لما حصلت إلا في الموضع فيه لكان الماء الحار⁴³⁹ أولى به لكونه ألطف وأقبل للرشح، وأما انقلاب الماء أرضاً فكما يَفْعَلُهُ أصحاب الأكسير المحلّلين للأجزاء الصلبة مياهاً، فهذه الأربعة مشتركة في هيولي تَحَلُّعٍ وتَلَبُّسٍ ولا تَنَقُّلٍ عنصراً لا إلى ما يشابهه في الطبيعة.

435 أ: قد انمحت كلمة "الزق".

436 ب + لكل الضغط لكان كلما كان الزق.

437 ب: وانقلاب الهواء ماءً يشاهد من القطرات.

438 أ: لم تقرأ كلمة "للطاسات المكنونة"، ب: "للطاسات المكنونة"

439 ب + وإلا لما حصل في الموضع الملاقي للماء.

الفصل الثالث في طبقات العناصر

هذه الأركان قلّ ما توجد بسيطة صرفة لامتزاجها بما يجاورها، والأرض الصرفة لو كان لها وجود فإنما يكون في الوسط وفوقها طبقة طينية وفوق الطينية الهواء⁴⁴⁰ مع ما استولى عليه البحر، والماء كان ينبغي أن يُحيط بالأرض إلّا أن الأجزاء التي اختلطت معها اليابس انقلب جزماً أرضياً لدوام الحرارة عليها وصار موضعاً مرتفعاً بمنزلة جزيرة بارزة من وسط البحر.

وفوق الماء والأرض هواء خالطه أبخرة متصاعدة فمنه ما اشطر⁴⁴¹ قُرْبُهُ من الأرض فيسْحُنُ من شعاع الشمس الواقع على الأجرام الكثيفة، ومنه ما كان أبعد فبقيّ بارداً، ويُسمى هذا الجزء من الهواء طبقة زمهريرية وفوق الطبقة الزمهريرية هواء صرف⁴⁴² أو قريب من البساطة وفوقه الدخان ثم النارية وهي أبسط العناصر لسرعة إحالة ما يخالطها إلى جوهرها، والنار الصرفة لا لون لها واعتبر وقرب⁴⁴³ من أصول الشُّعْل ومن المصباح عند الفتيلة فتجد هناك ما يَنْقُذ فيه البصر.

الفصل الرابع في الآثار العلوية والسفلية

الحرارة تُحَلِّلُ من الماء أجزاءً رطبة تسمى بخاراً، وتحلل من الأرض أجزاءً يابسة تسمى دخاناً، والدخان يعلو البخار لشدة لطافته، والبخار إذا وصل إلى الطبقة الزمهريرية يستقره⁴⁴⁴ البرد، فيتكاثف وينعقدُ سحاباً وينزلُ مطراً، وإن اشتدَّ على السحاب بردٌ شديدٌ قبل انعقاده مطراً ينزل ثلجاً، وإن كان اشتدادُ البرد بعد تشكّل

440 ب: البُر.

441 ب: فمنه ما اشْتَدَّ.

442 أ: لم تُقرأ كلمة " صرف".

443 ب + بما قرب.

444 ب: يضره البرد.

القطرات وأصابه بعد ذلك عنه⁴⁴⁵ فيجتمعُ البردُ في الباطن كما في الربيع فيتجمد بَرْدًا وتحوّله⁴⁴⁶ زواياه بتسخين الحركة فيستدير وما ثَقُلَ من البخار قبل صعوده كثيراً إذا ضَرَبَه البرد نزل طَلًّا، وما قَرَّبَ من الأرض من الأبخرة المتكاثفة متبدداً هو الضباب.⁴⁴⁷ وقد يحدثُ المطرُ من غير بخارات كثيرة لغلبة البرد على الهواء، وقد يحدثُ من الغيم الرقيق الرطب هالة، وإذا كان في الجو أجزاء رشيّة صغيرة مجمعة على شكل دائرة فترى فيها لون النّير دون شكله، وإذا حصل بخارات رطبة على شكل قوس في خلاف جهة الشمس فترى قوس مختلفة الألوان لمخالطة الضوء فيكون الغيم،⁴⁴⁸ فما كان الضوء فيه أغلب يُرى أحمر، وما قلَّ فيه يُرى كدائِكٍ أولاً نحاسياً⁴⁴⁹ إلى غير ذلك من الألوان.

والدخان الصاعد قد يَرِجُ إما لغلبة البرد عليه أو لمصادمة الهواء الدائر بحركة الفلك فيحصل منه الريح، وقد يُصادمُ الدخان فيما بين سحابين صاعد وهابط فيحصل منه الريح الدوارة، وقد تحدثُ هذا الريح من مصادمة {ط/63} ريحين مختلفي الجهة كالتقيان⁴⁵⁰ فيستديران، وقد يُصادفَ الريح غنهما⁴⁵¹ فكانفي الهواء⁴⁵² كأثما في يجتاز في الجو،⁴⁵³ وما يحتبس من الدخان في الغيم يطلبُ مَفَرًّا إلى فوق إن بقي فيه الحر أو إلى أسفل إن غلب عليه البرد، وقد يكون البخار والدخان إذا تصاعدا وإلا⁴⁵⁴ متمازجين فانعقد البخار سحاباً واحتبس فيه الدخان متقللاً،⁴⁵⁵ وإذا⁴⁵⁶ خروجه من الغيم لكثرتِه فيقاومه بقوة فيُمزَقُه فيحصل من شدة حركته صوت عظيم وهو الرعد، ومن اصطكاكة نارية وهو البرق، وقد يَنْفَصِلُ الدخان مشتعلاً إن كان أغلظ وهو الصاعقة،

445 ب + حرّ.

446 ب: ينمحق ذوابان.

447 أ: قد انمحت كلمة "الضباب".

448 ب: بلون الغيم.

449 ب: كُرَاتِيًّا وبنفسجياً.

450 ب: يلتقيان.

451 ب: غيما

452 ب: قِيدِرُ في الهواء.

453 ب: كأثّه تَتْنين.

454 ب + بقيا.

455 أ: لم تُقرأ كلمة "متقللاً".

456 ب + وربما يصعب.

والدخان إن استمرّ صعوده إلى كرة النار فيشتعل، وإن نزل الاشتعال إلى الأرض صار كأنه نار تنزل من السماء إلى الأرض، وإن تَلَطَّفَ فارقه⁴⁵⁷ انقلب ناراً وشَعَّتْ وظُنُّ أنها انطفأت وإن لم يتلَطَّفَ⁴⁵⁸ بسرعة بقي زماناً ودار مع النار الدائرة بموافقة الفلك حدث منه الشُّهُبُ وذوات الأذنان، وإن استَفَحَمَ ظهرت علاماتهم⁴⁵⁹ هائلة في الهواء، وإن استفحم لِعُلْظِ المادة ظهرت علامات⁴⁶⁰ فيهم.

والأبخرة والأدخنة تحتبس تحت الأرض، وتكون تحت الأرض فُرْجٌ فيها هواء أو مياه باردة فتبرِّدُ تلك الأدخنة فتصبح سلكا له قوة⁴⁶¹ فتتنفجرُ عيوناً وتجري على الولاء، وما لا مدد له من العيون يركدُ وما له مدد، إلا أن أجزاءه متبددة والأرض واهية لا تحتاج إلى مقاومة ويحصل منه القنوات والآبار، وأما الأدخنة والأبخرة إذا لم تجد منفذاً زلزلت الأرض، وربما تخرج ناراً ويحصل منها صوتٌ هائلٌ وقد يكون تحت الأرض تُقْبُ⁴⁶² ومواقع غائرة ووهداث تنهدم فينهدم ما فوقها من الجبال والبلاد وربما تحصل زلزلة في مواضع، فينهدم به جبل ويحدث من سقوطه زلزلة في مواضع أخرى.

الجملة الرابعة

أربعة فصول.

الفصل الأول في المزاج

الامتزجات لا تَبْطُلُ قواها بالتركيب وإلا لكان ذلك فساداً لا مزاجاً، والمزاج كيفية متوسطة من كفيات البسائط المجتمعة المتصاغرة الأجزاء المتفاعلة، متشابهة في جميع أجزاء المركب وكل واحد من العناصر يَفْعَلُ

457 ب: وإن تَلَطَّفَ بسرعة.

458 في أ: قد إ نحت كلمة "يتلطف".

459 ب: علامات حجر.

460 ب + سود والأبخرة.

461 ب: قَصِيرُ ماءٍ مما له قوة.

462 أ: قد انحت كلمة "تُقْبُ".

بصورته وَيَنْفَعِلُ بمادته لاستحالة التأثير والتأثر من جهة واحدة متشابهة، ولا⁴⁶³ وجودَ لِمُرَكَّبٍ معتدل المزاج بالحقيقة وهو الذي تتساوى فيه مقادير كميات الأركان وكيفيات،⁴⁶⁴ لأنه لا يخلو إما أن يستقر في المكان الذي يُرَكَّبُ فيه أو لا يستقر، لا سبيل إلى الأول، وإلا لكان قوة البسط المنسوب إلى ذلك المكان غالبية، ولا سبيل إلى الثاني، لأنه لا يخلو إما أن يتحرك إلى مكان واحد من الأمكنة المنسوبة إلى البسائط أو لا يتحرك، والأول محال، وإلا لكان قوة البسط المنسوب إلى ذلك المكان غالبية، والثاني محال لأنه حينئذ يتحرك إلى حدٍّ مشتركٍ بين بسطين إذ لا مشترك⁴⁶⁵ بين جميع البسائط وإذا⁴⁶⁶ إلى حدٍّ مشتركٍ بين بسطين كان قوة لهما أمكن⁴⁶⁷ البسطين غالبية، فكيف ما كان لا يكون معتدل الأجزاء وقد فرضناه معتدل الأجزاء هذا خلف.

فالمزاج المعتدل بالحقيقة لا وجودَ له بل الموجود من الأمزجة لا بد وأن يكون خارجاً عن الاعتدال إما بكيفية واحدة أو بكيفيتين، والأول يسمى مفرداً والثاني مركباً، والمفرد إما حار أو بارد أو رطب أو يابس، والمركب إما حار رطب أو حار يابس أو بارد رطب أو بارد يابس، ولو لا⁴⁶⁸ قيل مزاج كذا معتدل كان المراد منه المزاج الذي يناسبه بحسبه.

الفصل الثاني في المعادن

الأبخرة والأدخنة المحتبسة في باطن الجبال والأرض تمتزج على ضروبٍ مختلفة بحسب اختلاف الأمكنة والأزمنة والمواد فيحصل منه المعدنيات، فما غلب فيه الدخان تتولد منه جواهر غير متطرقة ولا ذائبة بالنار

463 ب - و .

464 ب: وكيفياتها.

465 ب + من الحدود.

466 ب + تحرك.

467 ب: ذنبك البسطين.

468 ب: وإذا قيل.

كمثل⁴⁶⁹ النوشادر والملح، وما غلب فيه البخار وانعقد انعقاداً تاماً تتولد منه جواهر غير متطرفة مع كالربوط⁴⁷⁰ كالبلور والياقوت ونحوهما. والكبريت يحصل من بخار امتزج مع دخان وهواء {64/1} امتزجاً تاماً حتى يحصل عنه الدُهْنِيَّة، والزَّيْبَق من بخار ممتزج مع دخان كبريتي امتزجاً محكماً⁴⁷¹ لا ينفصل عنه، وإذا امتزج البخار والدخان والحديد⁴⁷² امتزجاً أقرب إلى الاعتدال كان منهما الأجساد السبعة وهي: الذهب والفضة والنحاس والحديد⁴⁷³ والرصاص والأشْرَبُ والخارصين.⁴⁷⁴

الفصل الثالث في القوى النباتية

إنّا نشاهد من النبات أحوالاً هي النمو والتغذي والتولد، فله قوة متصرفة في مادة الغدة⁴⁷⁵ لتحويله إلى كَشْبِه⁴⁷⁶ جوهر المغتذي بدلاً لما يتحلل من أجزائه وتسمى غاذية، وقوة موجبة للزيادة في أجزائه على تناسب في الأقطار لا كيف، أنفق⁴⁷⁷ حتى تبلغ إلى غاية ما من المقدار وتسمى قوة نامية. وقوة توجب اختزال فُضْلَةٍ من المادة لتكون مبدأً لشخصٍ آخر وتسمى مُولِّدة، وهي تستخدم القوتين الأولتين، والنامية تستخدم الغاذية، والغاذية تستخدم قوى اربعاً، الأولى: الجاذبة إذ لا بد لها من قوة تجذب الغذاء، والثانية: الهاضمة إذ لا بد من قوة تَنْضِخُ الغذاء لتستعدَّ لقبول تَصْرِفِها،⁴⁷⁸ والثالثة: الماسكة إذ لا بد من الإمساك زماناً تَتَصَرَّفُ فيه الهاضمة، والرابعة: الدافعة لما لا يقبل المشاهدة بالمغتذي.

469 ب: مثل.

470 ب - مع كالربوط، ب + وعسرة الذوب.

471 ب + بحيث.

472 ب - الحديد.

473 أ - في الأصل والحديد، صح في الهامش.

474 ب: الخارجيتين.

475 ب: في مادة الغذاء.

476 ب: إلى شبه.

477 أ: قد انمحت كلمة "أنفق".

478 ب + فيه.

وأما أن الغذائية غير النامية والمولدة فلبقائها بعدها إلى حين الأجل، والنامية غير المولدة لوجودها بدونها كما في الصبيان، وجميع هذه القوى قد تسمى بالنفس النباتية فيه⁴⁷⁹ وإنما نطلق⁴⁸⁰ النفس إلا على ما يكون له شعور.

الفصل الرابع في القوى الحيوانية

وهي على قسمين مُدركةٌ ومُحرَّكةٌ؛ والمُدركة إما ظاهرةٌ وإما باطنةٌ. أما الظاهرة فهي الحواس الخمس؛ منها اللمس: وهي قوة منشئة في جلدِ البدن كله وتُدرك ما يماسه وتؤثر فيه بالمضادة كالكيفيات الأربع والحِقة والتَّقل والملاسة والحشونة والصلابة. ومنها الذوق: وهي قوة منشئة في العصب المفروش على جرم اللسان، تُدرك الطَّعوم من الأجرام المماسية المخالطة للرطوبة العذبة التي تستحيل إلى الطعم الوارد. ومنها الشم: وهي قوة مرتبة في مقدم الدماغ مدركة للروائح بواسطة الهواء المنفعل من كيفية⁴⁸¹ ذي الرائحة. ومنها السمع: وهي قوة مرتبة في العصب المفروش على سطح باطن الصماخ، وهي مدركة للأصوات بواسطة الهواء أو الصوت، تَمَّوْجُ الهواء يحدثُ بقرعٍ أو قلعٍ فينضغط الهواء بعنفٍ وينتهي تَمَّوْجُهُ إلى الهواء الراكد في الصماخ وبموجه⁴⁸² حتى يقع على جلدة مفروشة على عصبية مقعرة فتدركه القوة. ومنها البصر: وهي قوة مرتبة في عصبية داخل العين تُدرك ما ينطبع في الرطوبة الجليدية في العين بتوسط جرم شفاف.

والإدراك ليس بخروج الشعاع من البصر ملاقٍ للمُبْصَر، لأنه لو خرج شيء من البصر فإما أن يكون ذلك الخارج جسماً أو عَرَضاً في الجسم لا جائز أن يكون عَرَضاً، لأن الانتقال على الأعراض محال ولا جائز أن يكون جسماً، إذ لو كان جسماً لتداخلت الأجسام عند رؤية ما في باطن الزجاجات والمياه الصافية، وإنما

479 ب - فيه.

480 ب: ونحن لا نطلق.

481 ب + الجسم.

482 أ: قد انمحت كلمة "بوجه".

نرى الأبعد أصغر والأقرب أعظم لأننا لو توهمنا خطوطاً تخرج من القوة الباصرة إلى المَبْصَر على شكل مخروط قاعدته المبصر ورأسه القوة الباصرة، فمتى كان المَبْصَر أبعد كانت الزاوية في رأس المخروط أصغر، فتَنْطَبِع صورة المرئي في زاوية أصغر فنرى أصغر وعلى العكس.

وأما القوى الباطنة فمنها الحس المشترك وهي قوة مرتبة في مُقَدِّم الدماغ تُجمَع عندها صور المحسوسات فتدركها، ولولا هذه القوة لما أمكن فيه⁴⁸³ أن يُحكَم أن هذا الخُلُوع هو هذا الأبيض على سبيل المشاهدة، إذ لا بد للحاكم من اجتماع الصورتين عند معنى⁴⁸⁴ غير البصر، لأننا نرى القطرة النازلة خطأ مستقيماً على سبيل المشاهدة، والبصر لا يدرك إلا ما يقابله، ولا يقابله إلا القطرة⁴⁸⁵ فهذه القوة مغايرة للبصر.

ومنها الخيال وهي قوة مرتبة خلف الحس المشترك يجتمع فيها مثال المحسوس ويكون⁴⁸⁶ فيها بعد الغيبوبة كأنها خزانة للحس المشترك.

ومنها الوهم وهي قوة مرتبة في أوسط الدماغ تُدرك المعاني الغير المحسوسة الموجودة في المحسوسات وتَحْكُمُ عليها {ظ/65} أحكاماً جزئية، كإدراك الشاة في الذئب معنى موجباً للفرار، والحكم بأن الولد معطوف عليه وأمثال ذلك.

ومنها الحافظة وهي قوة مرتبة في آخر الدماغ تتحفّظ فيه المدركات التي يدركها الوهم كأنها خزانة للوهم.

483 ب: لما أمكن لنا.

484 ب: عنده وهي.

485 ب: إلا الفطرة.

486 ب: وينحفظ فيها.

ومنها المتصرّفة وهي قوة من شأنها أن تُركَّب الصور والمعاني بعضها مع البعض وتفصل⁴⁸⁷ بعضها عن البعض، كما إذا تصوّرت انساناً ذا رأسين أو عديم الرأس، فإذا استعملها الوهم تسمى مُتَخَيِّلَةً، وإذا استعملها العقل تُسمى مُتَفَكِّرَةً، وهي في أوسط الدماغ كالوهم، وهي متحركة دائماً لا تسكن لا في النوم ولا في اليقظة. وأما القوى المحركة فهي إما باعثة وإما فاعلة، أما الباعثة فهي القوّة السوقية المذعنة للمدركات الخيالية والوهمية فتحمّل الإدراك على البعث إلى طلبٍ وهربٍ،⁴⁸⁸ فإن كانت حاملة على التحريك إلى جلب أشياء ضرورية أو نافعة طلباً لحصول اللذة تسمى شهوانية، وإن كانت حاملة على دفع أو هرب⁴⁸⁹ لا يلائم طلباً للغلبة تسمى غضبيّة. وأما الفاعلة فهي قوة في الأعضاء والعضلات بالإرادة⁴⁹⁰ والتمديد، فهذه هي القوى الحيوانية التي تسمى حيوانية.

والنفس الحيوانية تُعرَّف بأنها كمال أول لجسم طبيعي⁴⁹¹ من شأنها أن تحس وتتحرك، واحتزنا بالطبيعي عن الصناعي، وبالكمال الأول عن كمالات ثوانٍ كالعلم وغيره⁴⁹² عن صور العناصر، وبقولنا من شأنها أن تحس وتتحرك عن القوى الثنائية.

487 ب: تفصل.

488 ب: إلى طلبٍ أو هربٍ.

489 ب + مما.

490 ب: بالإرخاء.

491 أ: قد انمحت كلمة "الّٰي".

492 أ: قد انمحت كلمة "لاّٰي"، ب: وبالاّٰي.

الجملة الخامسة

سنة فصول.

الفصل الأول في تعريف النفس الناطقة وخواصها

النفس الناطقة قوّة مُدركّة للتصورات والتصديقات ومُحرّكة لبدن الانسان إلى الأفاعيل الجزئية على مقتضى فطرته،⁴⁹³ وهي بإعتبار الاول تسمى قوة نظرية، وبالإعتبار الثاني تسمى قوة عملية، ويتولد منها الضحك والبكاء والحجل والحياء، وتُسَمَّيُ الحواسِ الباطنة في استخراج أمور مصلحية.

ولها مراتب إحديها الاستعداد الأول الذي للطفل الهولاني⁴⁹⁴ وتُسمى العقل الهولاني، والثانية الاستعداد الذي يحصل⁴⁹⁵ بعد المعقولات الاولى، وتصيرُ قابلة لإدراك المعقولات المكتسبة وتسمى العقل بالملكة، والثالثة الاستعداد الذي يحصل لها بعد اكتساب المعقولات وتصير معقولاتها مخزونة لا يُطالِعُها ولكن يكون لها التمكن من استحضارها متى كانت⁴⁹⁶ بملَكَةٍ ممكنة من غير طلبٍ وكسبٍ، وهذه المرتبة تُسمى عقلاً بالفعل. والرابعة أن تكون معقولاتها حاضرة بالفعل، تطالعها وتَعَقُلُ أنها تَعَقُلُها وهذه المرتبة تُسمى بالعقل المستفاد، ولا بد في إدراك المعقول من حصول صورة المدرك في العقل، لأنّا إذا أدركنا حقيقة فإما أن حصل فينا شيء أو لا يحصل والثاني باطل، وإلا لكان حالنا بعد الإدراك كحالنا قبل الإدراك هذا خلف. فلا بد وأن يَحْصُلَ فينا شيء فلا يخلو إما أن يكون مطابقاً أولاً يكون، لا جائز أن لا يكون مطابقاً وإلا لما كان إدراكاً له، فلا بد وأن يكون مطابقاً والمطابق صورته. فالإدراك لا بُدَّ فيه من حصول صورة المُدرك في العقل، والحسُّ تجرد الصورة عن المادة، لكن يحتاجُ إلى علاقةٍ وضعيّة بينه وبين الحامل حتى إذا انقطعت بطلب الصورة، والخيال

493 ب - فطرته، ب + آراء تحصّنها.

494 ب: للطفل الساذج.

495 ب + لها.

496 ب: متى شاءت.

يُجَرِّدُهَا عن العلاقة وَيُدْرِكُهَا بعد غيبوبة⁴⁹⁷ الحامل، ولا يَقْدِرُ على التجريد من الوضع والكم، والعقل يجردها عن العوارض الغريبة⁴⁹⁸ ويأخذ الحقيقة التي تطابق الجزئيات كلها فقد عمل بالمحسوس عملاً جعله مقبولاً.

الفصل الثاني في أن النفس الناطقة مجردة عن المادة

لوجود أحدها: أن النفس لها تصورات كلية، وما لهُ تصوّر كليّ فهو مجرد عن المادة وإلا لكان مخصوصاً بوضع معين ومقدار معين فلا يكون مطابقاً للمختلفات هذا خلف.

الثاني: أن النفس تعقل بسائط الماهيات، وما يعقل البسط فهو مجرد عن المادة وإلا لكان جسماً أو جسمانياً فيكون⁴⁹⁹ منقسماً في الوضع فيكون الحال في أحد جزئيه غير الحال في الآخر فيلزم انقسام البسط. الثالث: أن النفس الناطقة تَعْقِلُ الوجود المطلق، وما يعقل الوجود المطلق فهو مجرد عن المادة، إذ لو كان له وضع لكان منقسماً ولو كان منقسماً لكان الوجود المطلق منقسماً. فكل واحد {66/1} من أجزائه إما أن يكون وجوداً أولاً يكون والثاني محال، وإلا لكان مركباً من العدم وهو محال والأول محال وإلا لكان الوجود المطلق مركباً من وجودات خاصة فيكون الوجود مع فيه⁵⁰⁰ زائد جزءاً من الوجود وحده هذا خلف.

الرابع: أن محل المعقولات لو كان جسماً لوجب انقسام المعقولات بانقسام محلّه، فإن أنقسم إلى جزأين متشابهين فهو ذو مقدار بالمعقولات المجردة عن المقدار مقترنة بالمقدار هذا خلف. وإن انقسم إلى جزأين غير متشابهين والمحلّ قابل للقسمة إلى غير النهاية فكلّ ماهية معقولة أجزاء غير متناهية هذا خلف.

497 أ: قد انمحت كلمة "غيبوبة".

498 أ: قد انمحت كلمة "الغريبة".

499 ب - فيكون.

500 ب: مع أمرٍ زائدٍ.

الخامس: أن النفس لو كانت منطبعة في عضونا⁵⁰¹ فإن كانت صورته كافية في تعقله لكانت دائمة التعقل، وإن لو كان⁵⁰² إلى صورة أخرى فتحصل في مادة واحدة صورتان من نوع واحد هذا خلف. فالنفس مجردة عن المادة وهو المطلوب.

والنفس ليست مدركة للصور الجزئية الجسمانية لأن ما يُدرك الصور الجسمانية يُرسم فيه الصغير والكبير فتكون قابلة للقسمه الوضعية، والنفس ليست كذلك فلا تُدرك الصور الجسمانية.

فإن قيل: الذي يحكم أن الانسان الجزئي انسان فهو مُدرك للانسان الجزئي، قلنا: لم قلتم بأنه إذا كان مُدركاً⁵⁰³ لهذا الاعتبار -وهو الانسان الجزئي- يكون مدركاً للجزئيات، وهذا لأن هذا الاعتبار -وهو الانسان الجزئي- أمر كلي غير مانع من وقوع الشركة فيه، وإنما يكون مدركاً للجزئيات بأن يكون مدركاً بخصوصية هذا الانسان في نفسه. فان قيل: النفس تحكم على خصوصية هذا الانسان في نفسه بأنه انسان فهي مدركة له، قلنا: لا نسلم⁵⁰⁴ بأنه نحكم على خصوصية هذا الانسان في نفسه بل يحكم هذا الشيء الذي يشار إليه⁵⁰⁵ هذا الانسان فهو انسان، فهي مدركة لهذا الاعتبار وهو الشيء المشار اليه بلفظة "هذا الانسان"، وهذا الاعتبار غير مانع من الشركة فهو كلي.

فإن قيل: النفس إذا لم تكن مدركة للجزئيات فلا تكون مدركة للبدن الجزئي، فلا يمكنها تدبير البدن الجزئي والتصرف فيه،⁵⁰⁶ قلنا: لا نسلم وهذا لأن من الجائز أن يكون لهذا البدن الخاص استعداد الانفعال من النفس المخصوصة، فتكون التصورات الكلية النفسانية مع هذا الاستعداد موجباً لحدوث التغيرات الجزئية في هذا البدن الخاص، فبهذا الطريق يمكنها تدبير البدن الجزئي.

501 ب: في عضو.

502 ب: وإن احتاجت.

503 أ: قد انمحت كلمة "مُدركاً".

504 ب: قلنا لا ثم.

505 ب + بأنه.

506 أ: قد انمحت كلمة "فيه".

الفصل الثالث في حدوث النفس

احتجَّ القوم على حدوث النفس بأنها لو كانت موجودة قبل البدن فإما أن تكون واحدة أو كثيرة، لا جائز أن تكون واحدة، لأنها لو كانت واحدة فبعد⁵⁰⁷ التعلُّق بالأبدان إما أن تبقى واحدة أو لا تبقى، فإن بقيت واحدة فنفسُ زيد بعينها هي نفسُ عمرو، فكل ما يعلمه زيد يعلمه عمرو وعلى العكس هذا خلف. وإن لم تبقى واحدة كانت قابلة للانفصال والتجزئة، وكل ما يقبل الانفصال والتجزئة فهو مُركَّبٌ من مادة وصورة، فالنفس جسمانيةٌ لا مجردة هذا خلف.

ولا جائز أن تكون كثيرة لأن الامتياز بينها إما أن يكون بالماهية أو بالعوارض المفارقة، والأول محال لأن الماهية في الكل واحدة. والثاني محال لأن العرض المفارق لا يكون من اقتضاء الماهية وإلا لكان لازماً للماهية، ولا من الفاعل الخارجي لأن نسبته إلى جميع الأفراد نسبة واحدة، فلو حُصِّصَ بعض الأفراد بعرضي دون البعض يكون تخصيصاً بلا مُحَصِّص هذا خلف. بل يكون بسبب استعداد قابل يوجب ترجيح⁵⁰⁸ العرضيات دون البعض، والنفس قبل البدن ليس لها قابل يوجب ترجيح وجود بعض العرضيات، فلا يكون الامتياز بينها بالعوارض المفارقة، وهذه الحجة فيها شك وهو أن يقال: لم لا يجوز أن يكون الامتياز بينها بالماهية قوله بأن الماهية في الكل واحدة؟ قلنا: لا نسلم،⁵⁰⁹ وهذا لأن من الجائز أن تكون النفوس أنواعاً مختلفة، فتمتاز كل واحدة منها عن الأخرى بتمام ماهيتها، لم قلتُم أنه ليس كذلك؟ لا بدَّ له من دليل وأما المنسوب للقدم فليس لهم حجةٌ برهانية، فحصل التوقف في حدوث النفس وقدمها.

507 أ: قد انمحت كلمة "فبعد".

508 ب+ بعض.

509 ب: قلنا لا تم.

الفصل الرابع في بقاء النفس بعد البدن

احتجَّ القوم على بقائها بأنها لو انعدمت لكان فيها شيء يقبل العدم وشيء ينعدم بالفعل، والقابل للعدم غير ما ينعدم بالفعل، لأن القابل للعدم {67/ط} يبقى حاله العدم والمنعدم لا يبقى، فتكون النفس مركبة من مادةٍ وصورةٍ هذا خلف. وهذه الحجة فيها شكٌ وهو أن يُقال: لا نسلم⁵¹⁰ بأنها لو انعدمت لكان فيها شيء يقبل العدم وشيء ينعدم، وإنما يلزم أنه لو كان عدم النفس اعتباراً مغايراً لعدم ماهيتها الخارجية، بل عدم النفس هو عدم ماهيتها⁵¹¹ الخارجية، فجازَّ أن يكون البدن شرطاً لتشخص الماهية الخارجية، فإذا فسَدَ البدن ارتفعت الماهية عن الخارج، فلا يحتاج إلى قابلٍ للعدم ومُنعدمٍ بالفعل.

وأما تعلق النفس ببدن آخر بعد مفارقتها عن البدن كما يقول به⁵¹² أصحاب التناسخ فلا حجة على اثباته، وأما إبطاله فمبنيٌّ على حدوث النفس، لأن النفس لو كانت حادثة فوجودها يتوقف على حصول البدن، فإذا حصل البدن تفيض نفس⁵¹³ من العلة المفارقة، فلو تعلَّق بها نفس على سبيل التناسخ كان للبدن الواحد نفسان مُدبَّران وهو باطل، إذ لا يشعر كل واحد من نفسه إلا شيئاً واحداً، ولَمَّا وقع الشك من حدوث النفس لم ينعقد برهان على إبطال التناسخ فحصل فيه التوقف.

الفصل الخامس في خواص نفوس الأنبياء والأولياء

النفس الناطقة إذا كانت قوية بحيث لم يكن اشتغالها بالبدن مانعاً من قبول القبض من العلة المفارقة، وكانت القوة المتخيلة قوية بحيث تُقدِّر على استخلاص الحس المشترك عن الحواس الظاهرة، اتصلت النفس بالنفس الفلكية المجردة عن المادة اتصالاً عقلياً، فينبطع فيها ما هو أليقُّ بها من أحوالها وأحوال ما يُقرن منها،

510 ب: قلنا لا ثم.

511 أ: قد انمحت كلمة "ماهيته".

512 أ: قد انمحت كلمة "به".

513 أ: قد انمحت كلمتان "تفيض نفس".

وحصل لها عند ذلك إدراك المغيّبات على وجه كُلّي، ثم إن المتخيلة التي من شأنها المحاكاة لكل ما يليها⁵¹⁴ من هبة عقلية سريعة الانتقال من الشيء إلى شيءية يحاكي تلك المعاني المرتسمة في الذهن، تصوّر جزئية مناسبة لتلك المعاني ثم تنطبع في الحس المشترك فتصير مشاهدة، لأن الاحساس هو حصول صورة المحسوس في الحس المشترك - سواء وردت من خارج أو داخل - وربما يشاهد منظرًا بجميًا يخاطبه بكلام منظوم على حسب ما صوّرته القوة المتخيلة، وهكذا حال المنامات الصادقة، فإن الحواس الظاهرة إذا تعطلت بالنوم تخلّصت النفس عن تدبير البدن، وخلي الحس المشترك عن الصور الواردة عليه من خارج، استعدت لقبول الصور من القوة المفارقة فيدرك المعاني على وجه كُلّي، وتتركّب المتخيلة لتلك المعاني صوراً مناسبة لها، فوردت تلك الصور على الحس المشترك فصارت مشاهدة محسوسة، وإيهام الجن من هذا القبيل والمنامات الكاذبة أيضاً من القوة المتخيلة بحسب ما يُعرض لها من الأحوال عند عدم صفاء النفس.

والنفس الناطقة قد تكون تصوراتها سبباً للتغيرات العنصرية، فإنّ تصوّر الوقوع على⁵¹⁵ ماهية الشيء من حيث هي ماهية ومسمّى،⁵¹⁶ وتصور المرض يوجب المرض، وكذا تصور الصحة يوجب الصحة، وإذا كان كذلك كان الهيوولي العنصرية مطيعة لمجرد التصورات النفسانية، إلا أن فعل النفس يقتصر في الغالب على بدن واحد بسبب علاقة لها مع البدن الخاص وعشقها لها بالطبع، فإذا حصلت نفس قوية⁵¹⁷ خيرة، تكون تصوراتها غنية بالحدوث،⁵¹⁸ والحوادث الغريبة⁵¹⁹ في العالم العنصري كان ذو معجزة من الأنبياء أو كرامة من الأولياء.

514 أ: قد انمحت كلمة "يليه".

515 ب + على جذع موضوع على فضاء يوجب الإذلاق.

516 ب - ماهية الشيء من حيث هي ماهية ومسمى.

517 أ: قد انمحت كلمة "قوية".

518 ب: سبباً يحدث.

519 ب: العجيبة.

الفصل السادس في أحوال النفس بعد المفارقة عن البدن

النفس بعد خراب البدن إما أن تنعدم أو تتعلّق ببدن تحدث ما فتكون⁵²⁰ من غير التعلّق بالبدن، والاول والثاني لم لا يجوز في ابطالهما⁵²¹ برهان، وبتقدير وقوع القسم الثالث تحصل لها لذات وآلام روحانية، من جهة أن اللذة عبارة عن إدراك الملائم من حيث هو ملائم، والألم عبارة عن إدراك المثل⁵²² وما حيث هو الأول.⁵²³ والملائم للنفس الناطقة إدراك حقائق الموجودات، والمنافي لها اعتقادات باطلة، وفوات الاعتقادات الحقّة بعد اكتساب الشوق إليها وترسّخ الهبات البدنية الرديّة، فالنفس اذا حصل لها إدراك⁵²⁴ ماهيات الاشياء وانقطع عنها الهبات المادية لا تكون⁵²⁵ فارقت البدن حصلت لها اللذة العليا والبهجة القصوى، وإن لم تنقطع عنها هذه الهبات تألّمت بها ألماً عظيماً، لكن هذا الألم ليس بسبب أمر يقع⁵²⁶ بل بسبب أمر مفارق، فيزول بترك مباشرة الافعال {68/1} البدنية، وتتصل النفس بمحل السعادة، وإنّ لها اعتقادات باطلة أو شوقاً إلى اعتقادات حقّة ولم يحصل لها ذلك وقعت في الألم الدائم والعذاب الأبدي الذي لا خلاص منه، وإن لم يكن لها اعتقادات حقّة ولا باطلة لكن لها أخلاق رديّة⁵²⁷ وهبات بدنية تألّمت بها ألماً عظيماً وربما تتخلص منه، وإن كان لها أخلاق فاضلة تخلصت عن الألم وربما يحصل لها نوع من الراحة التي تليق بها، ولا يستبعد أن تتعلّق بجُرم سماوي يصير هو موضوعاً لتخيالاتها إلى أن تنقطع منه وتتصل بمحل السعادة وهو يكون⁵²⁸ على تقدير بقاء النفس. تم القسم الثاني في العلم الطبيعي والحمد لله رب العالمين.⁵²⁹

520 ب: ببدن تحدث أو تبقى دائماً.

521 ب: لم يتم على ابطالهما.

522 ب: المنافي.

523 ب: عن ادراك المنافي من حيث هو منافي.

524 أ: قد انمحت كلمة "إدراك".

525 ب - لا تكون، ب + الرديّة.

526 ب: أمر لازم.

527 ب: أخلاق رديّة.

528 ب: وهذا كلّ.

529 ب + هذا آخر ما وجدت في هذا القسم من خط الكاتبي القزويني.

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الثالث في العلم الالهي

وفيه جمل.

الجملة الأولى

فيها سبعة فصول.

الفصل الأول في الأمور التي يجب تقديمها

الواجب لذاته هو الذي يَسْتَحِيلُ عَدْمُهُ لذاته، والممكنُ لذاته هو الذي لا يَسْتَحِيلُ وجوده ولا عدمه لذاته، والجوهرُ هو الحقيقة التي إذا وَجِدَتْ في الخارج كان وجودها لا في موضوع، ونعني⁵³⁰ بالموضوع هاهنا المحلّ الذي لا يَتَقَوَّمُ وجوده بالحال، والعَرَضُ هو الموجود في الموضوع، والجوهر أن يقوم وجوده بما يحلُّ فيه فهو الهَيُولَى، وإن كان مقوِّماً لما يحلُّ فيه فهو الصورة، والمركَّبُ منهما هو الجسم، وإن لم يكن مُتَقَوِّماً بالحال ولا مُقَوِّماً ولا مُركَّباً منهما فهو الجوهر المجرد، وهو إن كان متعلقاً بالأجسام تعلق التدبير والتصرف فهو النفس، وإلا فهو العقل، والعَرَضُ إن لم يَتَصَوَّرْ بيانه⁵³¹ فهو الحركة، وإن تُصَوِّرَ بيانه فإن كانت ماهيته معقولة بالقياس إلى الغير كالفوقية والتحتية فهو الإضافة، وإن لم تكن ماهيته معقولة بالقياس إلى الغير فإن كان قابلاً للانقسام والتجزّي لذاته فهو الكم، كالمقدار والعدد، وإلا فهو الكيف كالحرارة والبرودة، والحادث بالذات هو الذي لا يَسْتَحَقُّ الوجود من ذاته، ويقابله القديم بالذات، والحادث بالزمان هو الذي يكون معدوماً في زمان ثم يوجَدُ في زمان آخر، والعلة التامة للشيء هي التي يجب بوجودها وجود الشيء ويمتنع بعدمها وجوده، والعلة الناقصة للشيء⁵³² يمتنع بعدمها وجود ذلك الشيء ولا يجبُ بوجودها وجوده، وهي قد تكون مادية وهي التي عنها الشيء كالخشب للكرسي، وقد تكون صورّية وهي التي يلزم منها وجود الشيء كصورة الكرسي، فإنها إذا

530 أ: قد انمحت كلمة "ونعني".

531 أ: قد انمحت كلمة "بيانه".

532 ب + هي التي.

وجدت يلزم أن يكون الكرسي موجوداً، وقد تكون فاعلية وهي التي منها وجود الشيء كالنجار للكرسي، وقد تكون غايته وهي التي لأجلها الشيء وهي تتمثل⁵³³ عند الفاعل قبل وجود الشيء ثم تخرج إلى الفعل بعد وجوده، والمتقدم على الشيء بالذات هو الذي يوجد ويجب به وجود ذلك الشيء، والمتقدم على الشيء بالطبع هو الذي يمتنع تقدمه وجود ذلك الشيء، والمتقدم على الشيء بالزمان هو الذي يوجد في زمان يكون ذلك الشيء فيه معدوماً ثم يوجد ذلك الشيء في زمان آخر، كتقديم الأب على الابن.

والمتقابلان هما اللذان لا يجتمعان في شيء واحد من جهة واحدة، فإن كانا وجوديين وماهية أحدهما معقولة بالقياس إلى الغير فهو تقابل المضافين، وإن لم تكن ماهية أحدهما معقولة بالقياس إلى الغير فهو تقابل الضدين كالسود والبياض، وإن كان أحدهما وجودياً والآخر عدمياً، فإن اعتبر فيهما موضوع قابل لهما فهو تقابل العدم والملكة، كالבصر واللابصر لزيد، وإلا فهو تقابل السلب والإيجاب كالفرسية واللا فرسية.

الفصل الثاني في أن الموجود على قسمين واجب لذاته وممكن لذاته

أما الممكن لذاته فلأن بعض الموجود مركب كالجسم، وكل مركب مفتقر إلى جزئه، وكل مفتقر إلى جزئه فهو مفتقر إلى غيره، لأن جزء الشيء غيره، فبعض الموجود مفتقر إلى غيره وكل مفتقر إلى غيره فهو الممكن لذاته، فبعض الموجود ممكن⁵³⁴ لذاته.

وأما الواجب لذاته فلأن بعض الموجود ممكن لذاته، وكل ممكن لذاته فله سبب يوجده، فبعض الموجود له سبب يوجده، وذلك السبب إن كان واجباً لذاته وهو المطلوب.

533 أ: قد انمحت كلمة "تتمثل".

534 أ: قد انمحت كلمة "ممكن".

وإن كان ممكناً لذاته فله سبب، فإما أن يدور أو يتسلسل أو ينتهي {ظ/69} إلى مبدأ واجب لذاته والدور باطل، لأن الشيء لو كان أثراً⁵³⁵ للشيء لكان مفتقراً إليه، فلو كان مؤثراً فيه لكان ذلك الشيء مفتقراً إليه، والمفتقر إلى المفتقر إلى الشيء مفتقراً إلى ذلك الشيء، فهو مفتقر إلى نفسه هذا خلف.

والتسلسل أيضاً باطل⁵³⁶ لأنه لو تسلسلت العلل والمعلولات فلا تخلو إما أن تجتمع في الوجود أو لا تجتمع، لا سبيل إلى الثاني، لأنه يلزم وجود الممكن بدون⁵³⁷ علته فيكون موجوداً بذاته لا بسبب، فالممكن لذاته واجب لذاته هذا خلف. ولا سبيل إلى الأول لأنها لو اجتمعت في الوجود لكانت الجملة من حيث أنها جملة ممكنة لذاتها لافتقارها إلى كل واحد من الأجزاء فلها علة، وعلة الجملة إما أن تكون داخلية فيها أو خارجية عنها، لا جائز أن تكون داخلية فيها، لأن علة الجملة لو كانت داخلية في الجملة، فإما أن تكون علة لغيرها من الأجزاء أو لا تكون، فإن لم تكن علة لغيرها من الأجزاء فإما أن تتوقف الجملة على غيرها من الأجزاء أو لا تتوقف، لا سبيل إلى الثاني لاستحالة وجود الجملة بدون أجزائها، ولا سبيل إلى الأول لأن الجملة لو توقفت على غيرها من الأجزاء لكان على الجملة مركبة منها ومن غيرها من الأجزاء فلا تكون علة للجملة، وقد فرضناها علة هذا خلف.

وإن كانت علة لغيرها من الأجزاء فعلتها إما أن تكون داخلية في الجملة أو خارجة عنها، فإن كانت داخلية في الجملة فهي علة لعلة نفسها،⁵³⁸ فهي مفتقرة إلى نفسها هذا خلف. وإن كانت خارجة عن الجملة -والخارج عن الجملة واجب لذاته وبه ينقطع التسلسل- وحينئذ تكون علة الجملة خارجة عن الجملة وقد فرضناها داخلية هذا خلف. فللجملة⁵³⁹ علة خارجة عن الجملة، والخارج عن الجملة واجب لذاته فتنتهي العلل

535 أ: قد انمحت كلمة "أثراً".

536 ب: بطل.

537 أ: قد انمحت كلمة "بدون".

538 أ: قد انمحت كلمة "نفسها".

539 أ: قد انمحت كلمة "للكملة".

والمعلولات إلى مبدأ واجب لذاته، وقد فرضناها متسلسلة إلى غير النهائية هذا خلف. فالتسلسل باطل، فلا بد من موجود واجب الوجود لذاته وهو المطلوب.

الفصل الثالث في أن وجود الممكنات مغاير لماهياتها

لأننا نَعْقِلُ الحقائق المختلفة كالإنسانية والفرسية ونحمل عليها بأنها موجودة، فالوجود متأخر عنها في التعقل، وكلّ متأخر عن الشيء في التعقل فليس نفس ماهيته ولا جزءاً منها، فالوجود ليس نفس الماهيات الممكنة ولا جزءاً منها، والوجود لا يتميز عن الماهية في الالبيان بحيث يكون للماهية هوية غير هوية الوجود، وإلا لكانت الماهية في الخارج قابلة للوجود، فتكون متقدمة على الوجود في الخارج بل لهما هوية واحدة وهما متغايران في نفسهما.

الفصل الرابع في أن الواجب لذاته وجوده نفس حقيقته في الخارج والعقل جميعاً

أما في الخارج فلأن وجوده لو كان غير ماهيته، فإما أن يكون داخلياً في ماهيته أو خارجاً عنها، فإن كان داخلياً في ماهيته⁵⁴⁰ لكان الواجب لذاته مركباً فكان مفتقراً إلى أجزائه، ولو كان كذلك لكان مفتقراً إلى الغير، فكان ممكناً لذاته هذا خلف.

وإن كان خارجاً عن ماهيته لكان صفة قائمة بالماهية، فكان مفتقراً إلى الماهية فيكون ممكناً لذاته فله سبب، وذلك السبب إن كان غير الماهية فكان الواجب لذاته محتاجاً في وجوده إلى غيره هذا خلف. وإن كان نفس الماهية فكانت الماهية تحب وجودها ثم يجب بها وجود المعلول، فيلزّم بعدمها بالوجود على الموجود هذا خلف. ولأنّ الوجود لو كان خارجاً عن ماهيته لكانت الماهية قابلة للوجود في الخارج، فتكون موجودة قبل الوجود هذا خلف. فالواجب لذاته وجوده نفس ماهيته في الخارج.

540 أ: قد انمحت كلمة "ماهيته".

وأما في العقل فَلِأَنَّ الواجب لذاته لو⁵⁴¹ انقسم في العقل إلى ماهية ووجود لكان له ماهية كلية في العقل مغايرة للوجود، فلا يجب وجوده لماهيته وإلا لكانت الماهية متقدمة بالوجود على الوجود، فيجب وجودها قبل وجودها هذا خلف. وإذا لم يجب وجوده لماهيته فلا يستحيل عدمه لماهيته، وإذا لم يستحيل عدمه لماهيته فلا يكون واجباً لذاته هذا خلف. فالواجب لذاته لا ينقسم في العقل إلى ماهية ووجود، بل الواجب لذاته وجوده نفس حقيقته في الخارج والعقل جميعاً، فالواجب لذاته ماهيته وجوداً محضاً،⁵⁴² وحقيقته الخارجية وجوداً شخصياً.

والوجود الكلي لا وقوع له في الاعيان إذ الكلي {70/1} لا يقع إلا في الذهن، والمراد من قولنا أن الوجود مشترك بين سائر الوجودات أن أي وجود سَبَقَ إلى النفس بدلاً عن غيره وأخذت النفس ماهيته من حيث هي هي، لم يكن الحاصل في الذهن إلا شيئاً واحداً وأشياء متساوية، كما قلنا: في سائر الكليات. والوجود الواجب يمتاز عن سائر الوجودات بكمالية الوجود، وإذا حَصَلَ في العقل لم يَفْصِلْهُ العقل إلى وجود وماهية، بل يكون وجوداً هو أكمل الوجودات. فإن قيل: الواجب لذاته لو كان حقيقته هي الوجود المحض لكانت طبيعة الوجود مقتضية لاستحالة العدم، ولو كان كذلك لكان كل موجود مستحيل العدم، فكل موجود فهو واجب لذاته قلنا: لانسلم أن حقيقته لو كان هو الوجود المحض لكانت طبيعة الوجود مقتضية لاستحالة العدم،⁵⁴³ يكون المقتضى لاستحالة العدم هو الوجود الشخصي الذي هو أكمل الوجودات، وليس كل وجود كذلك، فلا يكون كل وجود مقتضياً لاستحالة العدم.

541 أ: قد انمحت كلمة "لو".

542 أ: قد انمحت كلمة "محض".

543 ب+ بل.

الفصل الخامس في الأمور التي لا تتميز عن الماهية

الإمكان لا يتميز عن الماهية في الخارج وإلا لكان له هوية غير هوية الماهية، فتلك الهوية لا تخلو إما إن كانت واجبة لذاتها أو ممكنة لذاتها، فإن كانت واجبة لذاتها فالصفة المحتاجة إلى الغير واجبة لذاتها وهذا خلف. وإن كانت ممكنة لذاتها فلها إمكان آخر وإمكانها هوية، وتلك الهوية لو كانت واجبة لذاتها عاد المحال وإن كانت ممكنة فلها إمكان وهكذا إلى غير النهاية. فيلزم ترتب صفات وموصوفات يتقدم بعضها على البعض بالطبع وهذا محال، لأنه لا يخلو إما أن يكون بين كل واحد وكل واحد أعداد متناهية أو لا يكون، لا سبيل⁵⁴⁴ إلى الثاني، وإلا لكان ما لا يتناهي محصوراً بين حاصرين هذا خلف. ولا سبيل إلى الأول، وإلا لم يكن هناك أعداد مترتبة إلى غير النهاية وقد فرضناها غير متناهية هذا خلف.

والوحدة أيضاً لا تتميز عن الماهية في الأعيان، وإلا لكان لها هوية غير هوية الماهية، وتلك الهوية⁵⁴⁵ ولوحدها هوية، وهكذا إلى غير النهاية، فيلزم ترتب صفات وموصوفات إلى غير النهاية، وكل صفة يلزم من تميزها عن الماهية ترتب صفات وموصوفات بلا نهاية، فليس لها تميز عن الماهية في الأعيان وإنما تتميز عنها في الأذهان فقط.

فالماهية والإمكان والوحدة أمور متغايرة في العقل - وإن لم يتميز وجود بعضها عن البعض⁵⁴⁶ - والماهية قد لا تتميز وجود بعض أجزائها عن البعض كالسواد. فإن جنسه وهو اللونية لا تتميز عن فصله لأنه لو تميز جنسه عن فصله⁵⁴⁷ فالفصل لا يخلو إما أن يكون محسوساً أو لا يكون محسوساً، فإن لم يكن محسوساً فالمحسوس منه اللونية، ففصل البياض لا يخلو إما أن يكون محسوساً أو لا يكون، فإن لم يكن محسوساً فالمحسوس منه اللونية، فاللونية تحس تارة على هيئة السواد وتارة على هيئة البياض، فيختلف الإحساس باللونية من غير

544 أ: قد انمحت كلمة "لا سبيل".

545 ب + لها وحدة.

546 ب + في الخارج.

547 أ: قد انمحت كلمة "فصله".

أن ينضم إليه شيء آخر محسوس هذا خلف. وإن كان فصل البياض محسوساً فهو يُشارك لونيّة السواد في كونه
 كفيّة محسوسة، فلا يكون الفصل فصلاً، وإن كان فصل السواد محسوساً لكان⁵⁴⁸ للبياض في كونه كفيّة
 محسوسة، فلا يكون الفصل فصلاً هذا خلف. فالسواد لا يتميز جنسه عن فصله في الخارج، وإنما يتميز أحدهما
 عن الآخر في الدهن، ثم الدهن قد لا يلتفت إلى أجزاء الماهية مفصّلة فلا يُميز بعضها عن البعض في الدهن
 أيضاً لكنها إذا أخطرت بالبال تمثّلت مفصلة.

الفصل السادس في أجناس الموجودات المشهورات

الماهيات ذوات الوجود عشرة أجناس: الجوهر، والكم، والكيف، والاضافة،
 والأين: وهو هيئة الشيء بسبب حصوله في المكان.
 ومتى: وهو الهيئة الحاصلة بسبب حصوله في الزمان.
 والوضع: وهو الهيئة التي تحصل للشيء بسبب أجزائه بعضها إلى البعض، وإلى الأمور الخارجة مثل
 القيام والقيود.

والمملك: وهو هيئة الشيء بسبب⁵⁴⁹ حصوله فيما يحيط به،⁵⁵⁰ وينتقل بانتقاله كالتقمص والتعمم.⁵⁵¹
 وأن يفعل: وهو هيئة تأثير الشيء في غيره، كالمُسَخَّن مادام يسخن.
 وأن ينفعل: وهو هيئة تأثر الشيء عن غيره كالمُسَخَّن مادام يتسخن. وفيه نظر، لأن الأين ومتى
 والوضع والمملك اضافات {ظ/71} ونسب خارج،⁵⁵² فهي مُندرجة تحت الإضافة، فليست أجناساً أخرى، وأن

548 ب + مشاركاً.

549 أ: قد انمحت كلمة "بسبب".

550 أ: قد انمحت كلمة "به".

551 أ: قد انمحت كلمة "والتعمم".

552 ب: نسب خاصة.

تفعل وأن تنفعل داخلتان تحت الحركة، لأن الحركة إذا انضمت إلى الفاعل صارت فعلاً،⁵⁵³ وإن انضمت إلى المنفعل صارت انفعلاً. فالأعراض أربعة: الكم والكيف والاضافة والحركة.

الجملة الثانية

فيها ستة فصول.

الفصل الأول في توحيد الواجب لذاته

لو فرضنا موجودين كل واحدٍ منهما واجبٌ لذاته لكانا مشتركين في الوجود الواجب المحض، فالإمتياز بينهما إما أن يكون بالماهية ولوازمها أو بالعرض المفارق، لا جائز أن يكون بالماهية ولوازمها، إذ لا ماهية لواجب الوجود إلا الوجود الواجب، وهما يشتركان فيه وفي لوازمه. ولا جائز أن يكون بالعرض المفارق، لأن العرض المفارق إما أن يكون بسبب الماهية أو بسبب أمرٍ خارجي، لا سبيل إلى الأول، وإلا لكان المفارق لازماً، هذا خلف. ولا سبيل إلى الثاني، وإلا لكان واجب الوجود محتاجاً في تحقُّقه إلى أمرٍ خارجي، هذا خلف. فالواجب لذاته واحدٌ وهو المطلوب.

الفصل الثاني في تنزيه الواجب وتقديسه

الواجب لذاته لا جنس له إذ لا يَقَعُ عليه إلا الوجود، والوجود ليس بجنسٍ، ولا فصل له فلا حد له، ولا شريك له في النوع فلا مثل له، ولا موضوع له فلا ضد له، ولا مقابل له بمعنى العدم والملكية فلا منافي له. ونقول أيضاً أن الواجب لذاته لا تتقرر في ذاته صفة، إذ لو تقرر في ذاته صفة لكان قابلاً لتلك الصفة وفاعلاً بواسطة أو بغير واسطة، والفاعل غير القابل لاستحالة أن يكون الشيء الواحد متأثراً ومؤثراً من جهة

553 أ: قد انمحت كلمة "فعلاً".

واحدة متشابهة،⁵⁵⁴ فيلزم التركيب في ذاته هذا خلف. فَصِفَاتُهُ⁵⁵⁵ إما سلسلة، كالفردية والقُدوسية، وإما إضافاتٌ محضةٌ لا يقرر لها في ذاته، كالمبدائية والمبدعية.

الفصل الثالث في كيفية علمه بذاته⁵⁵⁶ وبالأشياء كلها

أما عِلْمُهُ بذاته فلا أن هُوِيَّتَهُ⁵⁵⁷ المجردة حاضرة لذاته غير غائبة عنه، فهو عالمٌ بها إذ لا نعي بعلمه بذاته سوى هذا القدر، وأما علمه بالأشياء فليس عبارة عن حضور صور الأشياء في ذاته، لأن الواجب لذاته لا تتقرر في ذاته صفة، بل الواجب لذاته يَعْلَمُ ذاته على معنى أن هويته المجردة حاضرة لذاته، وتلك الهوية مبدأ لوجود الأشياء كلها، فقد حَضَرَ عنده صورةٌ هي مبدأ الأشياء كلها، فهو عالمٌ بالأشياء كلها إذ لا نعي بكونه عالماً بالأشياء كلها سوى هذا القدر.

فإن قيل: الواجب لذاته لا يَمْتَنِعُ أن يَعْقِلَ، فلا يمتنع أن تقارنه صور المعقولات في العقل، فلا يمتنع أن تقارنه صور المعقولات وما لا يمتنع عليه فهو واجب له. قلنا: لا نسلم أن الواجب لذاته لا يمتنع أن تُقارنه صور المعقولات، بل الصورة الذهنية لا يمتنع أن تقارنها صور المعقولات بمعنى مقارنة حالين في محل واحد، ولم قلتم بأن مالا يَمْتَنِعُ على الصورة الذهنية لا يمتنع على الماهية الخارجية؟ وهذا لأن الماهية لا تمتنع أن تُحَلَّ في محلٍّ والخارجية تمتنع أن تحلَّ في محلٍّ، فليس كل مالا يمتنع على الصورة الذهنية لا يمتنع على الخارجية.

الفصل الرابع في أن الواجب لذاته لا يَصْدُرُ منه إلا جوهرٌ مجردٌ عن المادة بالكلية

وهو العقل المحض لأن الواجب لذاته بسيط لا تركيب فيه بوجه ما، والواحد لا يصدُرُ منه من غير تعدد القوابل والآلات إلا واحد، إذ لو كان مقتضياً لاثنتين كالحتمية والبائنة، فاقتضاء الحتمية غير اقتضاء البائنة،

554 ب: لم تُقرأ كلمة "متشابهة".

555 ب - في الأصل فصيقاته، صح في الهامش.

556 أ - في الأصل بذاته، صح في الهامش.

557 ب: هوية المجردة.

فإن كان كل واحد من الاقتضائين أو أحدهما داخلياً في الماهية لزم التركيب، وإن كانا خارجين فاقضاء هذا الخارج غير اقتضاء ذلك، فإن كان كل واحد من الاقتضائين أو أحدهما داخلياً في الماهية لزم⁵⁵⁸ التركيب، وإن كانا خارجين عاد الكلام فيه، فإما أن يتسلسل أو ينتهي إلى ما يقع التركيب في الماهية، وكل ذلك محال. فالواحد لا يقتضي إلا واحداً، فالصادر عن الواجب لذاته واحد ولا يخلو إما أن يكون جوهرًا أو عرضًا، لا جائز أن يكون عرضًا، لأن العرض لا يوجد قبل وجود الجوهر، فتعين أن يكون جوهرًا. {72/1} ولا يجوز أن يكون جسمًا لكونه مركبًا من الهولي والصورة، ولا هولي لاستحالة وجودها قبل وجود الصورة، ولا صورة لاستحالة تقدمها بالوجود على الهولي، فتعين أن يكون جوهرًا مجردًا. ولا يخلو إما أن يكون نفساً أو عقلاً محضاً، لا سبيل إلى الأول، لافتقار النفس في فعلها إلى الجسم، فتعين أن يكون عقلاً محضاً وهو المطلوب.

الفصل الخامس في كيفية لزوم الكثرة عن واجب الوجود بواسطة الصادر الأول

اعلم أن المعلول الأول لابد وأن يكون مبدأً لجسم إما بغير واسطة وإما بواسطة عقل آخر، وإلا لما كانت الأجسام منتهية⁵⁵⁹ في سلسلة الحاجة إلى واجب الوجود هذا خلف. والعقل الذي يستند إليه ذلك الجسم يُسمّى بالعقل الأول، والجسم فيه كثرة، ففي مبدأه كثرة، وتلك الكثرة ليست في ماهية العقل الأول لأنها بسيطة، إذ لو كانت مركبة لكان بعض أجزائه حالاً في البعض، وإلا لما حصل منهما حقيقة واحدة، وإذا كان بعض أجزائه حالاً في البعض فكان فيه تركيبٌ قابليٌ وصوريٌ هذا خلف. فالعقل الأول لا تركيب في ماهيته، ولا يتميز إمكانه ولا وجوده عن الماهية، فتعين أن تكون الكثرة في تعقله، فيعقل ماهيته ويعقل وجوده الواجب بالأول ويعقل إمكانه، فيصدّر عن بعض هذه الجهات ذلك الجسم، ويصدّر عن الجهة الأخرى عقلًا آخر

558 أ: قد انمحت كلمة "لزم".

559 أ: قد انمحت كلمة "منتهية".

يَصِيرُ مبدأً لجسمٍ آخر، ولا تذهبُ العقولُ إلى غير النهاية لوجوب تناهي المعلولات إلى النهاية، فتنتهي إلى عقلٍ آخر.

فإن قيل: لم لا يجوز أن يكون ذلك الجسم علّةً بجسم آخر؟ قلنا: لأن الجسم لو كان علّةً بجسم آخر، فإنما أن يكون الحاوي علّةً للمحوي أو على العكس، لا سبيل إلى الأول، لأن الحاوي لو كان علّةً للمحوي لوجدَ الحاوي ثم وَجَبَ وجود المحوي به، فيصْدُقُ أنه وجدَ الحاوي وامتنع عدم المحوي، فوجد الحاوي وامتنع الخلاء، فالخلاء ممتنعٌ لغيره لا لذاته هذا خلف. ولا سبيل إلى الثاني، لأن المحوي لو كان علّةً للحاوي فيُعَيَّنُ جهته قبل وجود الحاوي، فلا يكون المحدّد للجهات محدّداً هذا خلف.

فإن قيل: لم لا يجوز أن يكون المحوي الأصغر علّةً للحاوي الذي هو متوسطٌ بينه وبين المحدّد؟ قلنا: لأنه لو كان علّةً له لوجد المحوي الأصغر ثم وَجَبَ وجود المتوسط فيكون الخلاء ممتنعاً لغيره لا لذاته هذا خلف. فإن قيل: الخلاء لازم على قولكم لأن المحوي ممكن لعدم لذاته، فالخلاء ممكن لذاته. قلنا: لا نسلم أن المحوي إذا كان ممكن لعدم يكون الخلاء ممكن لعدم، وهذا لأن الخلاء لا يلزم من مجرد عدم المحوي، وإنما يلزم من عدم المحوي مع وجود الحاوي، فلمَ قلتم بأن ذلك ممكن؟

فإن قيل: عدم المحوي ممكن، ووجود الحاوي أيضاً ممكن، فالجموع ممكن، فالخلاء ممكن، قلنا: لا نسلم أن كل واحد منهما إذا كان ممكناً كان المجموع ممكناً، وهذا لأن وجود الكتابة لزيد وعدمها له أيضاً ممكن، والمجموع ليس بممكن.

فإن قيل: العقل الأول إذا صدر منه عقل وجسم، والعقل الثاني صدر منه⁵⁶⁰ عقل آخر وجسم آخر، فالعقل الثاني مع الجسم الأول، فالجسم الثاني متأخر عن الجسم الأول، فالجسم الأول إما أن يكون هو المحدّد أو غيره، فإن كان هو المحدّد يلزم الخلاء وإن كان غيره يلزم تعيين جهته قبل المحدّد هذا خلف. قلنا: لم قلتم بأن

560 ب - في الأصل صدر منه، صح في الهامش.

العقل الثاني إذا كان متأخراً عن العقل الأول بالعلية يكون الجسم الثاني أيضاً متأخراً عن الجسم الأول بالعلية؟ وإنما يلزم أن لو كان ما مع المتقدّم بالعلية متقدّم بالعلية، فلمَ قلتم بأنه يتقدم؟ لا بدّ له من دليل، فعلم بأن الأجسام لا يجوز أن يكون بعضها علّة للبعض، فالأجسام لها مبادئ عقلية فلكل فلك مبدأ عقلي.

الفصل السادس في إدامة الفيض عن واجب الوجود

الواجب لذاته مُتشابه الحال أزلاً وأبداً، فلا يتخلف عنه معلوله، وإلا لما كان معلوله واجب الوجود بمجرد وجوده، فيبقى ممكناً مع وجوده، فيحتاج إلى انضمام مرجّح إلى واجب الوجود، فيتوقف وجوده على غير واجب الوجود، ولا وجود بغير واجب الوجود قبل وجود معلوله الأول، فلا يوجد منه المعلول الأول أصلاً وقد وجد فدل على أنه لم يتخلف. والعقل الأول أيضاً مُتشابه الحال أزلاً {73/ظ} وأبداً لتجرده عن المادة بالكلية، فلا يتخلف عنه معلوله، وكذا العقل الثاني والثالث فيلزم دوام العقول والافلاك إلى أن تنتهي إلى العقل الذي يلزم منه الهيولي المشتركة بين العناصر، فيلزم من دوامه دوام الهيولي العنصرية، ويعرض لها تغيرات واستعدادات مختلفة بواسطة الحركات السماوية، وتَصيرُ مستعدة لقبول الصور المختلفة لاختلاف الاستعدادات، فتفيض عليها الصور من عقلٍ مفارقٍ أو من عقولٍ مفارقةٍ.

وكلّ حادثٍ فهو مسبوقٌ بمادةٍ واستعدادٍ، لأن كلّ ما حدث بعد، إن لم يكن فله علّةٌ حادثّةٌ، وإلا لدام وجوده ولا ينتهي إلى حادثٍ وهو أول الحوادث، وإلا لترجّح الحادثُ بعلّةٍ دائمة، فلا بُدّ من عللٍ غير حادثّةٍ متناهية ولا تجتمع في الوجود لوجوب تناهي العلل المجتمعة في الوجود، بل على سبيل التعاقب. والحركة الدائمة ثابتة على سبيل الحدوث متجددة الاتصال، فتوجب من حيث عدم ثبات آحادها حدوثَ حوادثٍ، ومن حيث ثبات نوعها بقاء نسبة الحادث إلى علته مدةً حتى⁵⁶¹ عدد من نوعها يُوجب قطع النسبية، فيندمُ الحادث.

فالنفس المحركة للفلك الحافظة للزمان لها إرادة كلية دائمة بإزاء حركة دائمة ولها إرادات جزئية بإزاء ركائز جزئية، فإن كلَّ حيثية تفرض وصول المتحرك إليها لضرورة الإرادة الكلية لمطلوب كلي ثابت يقتضي إرادة جزئية ليتحرك عنها إلى حيثية أخرى، فالوصول إلى كل حيثية مع الإرادة الكلية علة للإرادة الجزئية بإزاء حركة جزئية وهكذا إلى غير النهاية، وحركته إما أن تكون لا لمطلوب⁵⁶² وهو باطل وإلا كان طالباً للممتنع أبداً هذا خلف. أو لمطلوب ممكن وحينئذ لا يخلو إما أن يتحرك لينال ذاته أو لشبهه بصفة تقع دفعة أو لشبهه يتجدد، والأول والثاني محالان، وإلا لانقطع حركته فينقطع الزمان، فحركته لتشبه يتجدد، والمشبّه به ذات بالفعل من جميع الوجوه، فتشبهه به النفس المحركة حين لا يبقى فيها شيء بالقوة، ولم يبق له شيء بالقوة إلا الأوضاع، إذ لو دامت على واحدٍ لدامت الباقيات على القوة العدمية، ولا يمكن الجمع⁵⁶³ بين الكل معاً فلنستخرجها على التعاقب.

وأما سائر الأفلاك فلم ينتظم برهاناً على أن حركتها ممتنعة الانقطاع، فلم نعلم أنه دائمة الحركة، فلم يحصل الجزم بأن لها مطلوب كلي وأن لها قوة مجردة تحركها على الدوام.

562 ب + ممكن.
563 أ: قد انمحت كلمة "الجمع".

الجملة الثالثة

في الطرائق⁵⁶⁴ التي سلكها المليون في الإلهيات

وهي ستة فصول.

الفصل الأول في طريقتهم في إثبات الصانع

قالوا العالم⁵⁶⁵ مُتَغَيِّرٌ، وكلُّ مُتَغَيِّرٍ ممكنٌ، وكلُّ ممكنٍ مُحْدَثٌ، فالعالمُ مُحْدَثٌ وكلُّ مُحْدَثٍ فله مُحْدَثٌ،
فالعالم له مُحْدَثٌ بَيَانٌ،⁵⁶⁶ إن كل ممكن مُحْدَثٌ لأن كل ممكن فله مُؤَثِّرٌ، فلو كان دائماً الوجود لكان تأثيرُ المُؤَثِّرِ
فيه إيجاداً للموجود وهو محال. قلنا: لا نسلم أن كل ممكن محدث وهذا لأن المحدث هو الذي يتقدمه زمان،
وليس كل ممكن يتقدمه زمان، لأن المعلول الأول ممكن ولا يتقدمه زمان، بل العالم مُحْدَثٌ بمعنى أنه لا يستحق
الوجود من ذاته، وهذا لا نزاع فيه، وأما قوله بأن الممكن لو كان دائماً الوجود لكان تأثيرُ المُؤَثِّرِ فيه إيجاداً
للموجود. قلنا: لا نسلم،⁵⁶⁷ وإنما يكون إيجاداً للموجود أن لو استأنف له وجوداً آخر غير الوجود الحاصل.
فلمَ قلتم بأنه يَسْتَأْنَفُ؟ بل⁵⁶⁸ الوجود الواحد يدومُ بدوام المُؤَثِّرِ، وهو معنى تأثيرُ المُؤَثِّرِ في الممكن الدائم. ولئن
سلمنا أن العالم له مُحْدَثٌ لكن لماذا يَلْزَمُ من هذا اثبات الصانع الواجب لذاته بجواز أن يكون مُحْدَثُ العالم
ممكناً؟ فإن قيل: أن مُحْدَثَ العالم إما أن يكون واجباً لذاته أو ممكناً لذاته، فإن كان واجباً لذاته فهو المطلوب،
وإن كان ممكناً لذاته افتقرَ إلى مُؤَثِّرٍ، وذلك المُؤَثِّرُ إن كان واجباً لذاته فهو المطلوب، وإن كان ممكناً لذاته افتقرَ
إلى مُؤَثِّرٍ آخر، والدور والتسلسل⁵⁶⁹ فينتهي إلى مبدأ واجب لذاته. قلنا: إذا آن الأمر إلى هذا فلا فائدة فيما
ذكرتم من المقدمات لأن العالم ممكنٌ فله مُؤَثِّرٌ وذلك المُؤَثِّرُ إن كان واجباً لذاته فهو المطلوب، وإن كان ممكناً

564 ب: في الطريق.

565 أ: قد انمحت كلمة "العالم".

566 أ: قد انمحت كلمة "بيان".

567 ب: لا نم.

568 أ: قد انمحت كلمة "بل".

569 ب+ باطلان.

لذاته افتقر إلى مؤثر آخر، والدور والتسلسل محالان. فينتهي إلى مبدأ واجب لذاته فهو المطلوب. وإثبات حدوث العالم لا فائدة له فيما يرجع إلى إثبات الصانع الواجب لذاته.

الفصل الثاني {74/1} في طريقتهم في الوجود

قال بعضهم إن وجود الواجب والممكن زائد على الماهية، وقال بعضهم إن وجود الواجب والممكن نفس الماهية. واحتج الطائفة الأولى بأن الماهيات كلها ثابتة حالة عدم، والوجود غير ثابت حالة عدم، فالوجود غير الماهية، بيان أن الماهيات ثابتة حال عدم، لأنها معلومة حالة عدم. وكل معلوم متميز، وكل متميز ثابت في الخارج، فالماهيات ثابتة حالت عدم. قلنا: لا نسلم⁵⁷⁰ أن كل متميز ثابت في الخارج، وإنما يلزم أن لو كان غيره في الخارج وليس كذلك،⁵⁷¹ لأن المعلومات متميزة في الذهن، فيكون ثبوتها⁵⁷² في الذهن دون الخارج.

قالوا الصورة الذهنية باطلة لأننا إذا أدركنا الحرارة والبرودة فلو حصلنا في الذهن يلزم اجتماع الضدين في محل واحد وذلك ممتنع. قلنا: لا نسلم⁵⁷³ أن اجتماع ماهية الضدين في كل محل ممتنع، بل اجتماعهما في المادة الجسمانية ممتنع، أما في الذهن فجائز لأنهما معلومان⁵⁷⁴ معاً، والمعلوم لا بد له من حضور صورة المعلوم في العالم، فالصورتان تجتمعان في الذهن.

واحتج الطائفة الثانية بأن الوجود لو كان غير الماهية -وهو صفة للماهية- يلزم قيام الوجود بالمعدوم. قلنا: لا نسلم⁵⁷⁵ بأنه يلزم قيام الوجود بالمعدوم بل يلزم قيام الوجود بالماهية غاية ما في الباب. أن يقال أن الماهية تكون قابلة للوجود في الخارج فتكون متقدمة بالوجود على الوجود، لكن هذا رجوع، أي ما ذكرنا من

570 ب: لا ثم.

571 ب: ليس لذلك.

572 أ: قد انجحت كلمة "ثبوتها".

573 ب: لا ثم.

574 ب: معلومين.

575 ب: لا ثم.

الحجة الدالة على أن وجود الممكنات لا يتميز عن الماهيات في الخارج وتنقسم في العقل، أي ماهية ووجود، وحقيقة واجب الوجود هو الوجود ولا تنقسم في العقل إلى ماهية ووجود.

الفصل الثالث في طريقتهم في مؤثرية واجب الوجود

قالوا إن الواجب لذاته فاعلٌ بالاختيار، أي قاصد إلى إيجاد معلولة، ولا يجوز أن يكون تأثيره بالاجاب، لأنه لو كان موجباً بالذات لوجب به وجود معلوله الاول، ويجب بوجود معلوله الاول وجود معلوله الثاني، وعلى هذا النسق يجب دوام المعلولات كلها، ولو كان كذلك لما وجد في العالم تغيرات أصلاً، وحيث وجد ذلك على أن الواجب لذاته ليس موجباً بالذات، بل فاعلٌ بالاختيار، فيفعل تارةً ويترك أخرى من غير أن ينضم إليه مرجح، ومن هذا نعلم⁵⁷⁶ أن الفاعل المختار قد يرجح أحد طريقي الممكن على الآخر من غير مرجح. قلنا: لا نسلم بأنه يلزم منه أن لا يوجد في العالم تغير، وإنما يلزم أن لو لم ينته إلى سبب يقتضي وجود الحركة والحركة لا توجد إلا متجددة الذات، فيلزم التغير والحدوث، وتكون هناك علّة دائمة تقتضي مع وجود الحركة حدوث حادث آخر، ومع ذلك الحادث حدوث حادث آخر، وهكذا إلى غير النهاية.

الفصل الرابع في طريقتهم في الصفات

قالوا الباري قادرٌ بقدر زائدة على ذاته، وعالمٌ بالكليات والجزئيات بعلم زائد على ذاته، ومريدٌ بارادة زائدة على ذاته، لأنها صفات كمال. فلو لم توصف بها ذاته تعالى لكان نقصاً، فيكون الواجب بالذات ناقصاً هذا محال. قلنا: لا نسلم أنها صفات كمال في حق الباري، وإنما تكون صفات كمال أن لو كانت ممكنة في حقه. وقد بينّا أن ذات الباري لا يمكن أن يتقرر فيه صفة من الصفات، ثم إن إدراك الصور الجزئية المحسوسة لا يمكن إلا بآلة⁵⁷⁷ جسمانية، والباري ليس له آلة جسمانية، فلا يمكن له إدراك الجزئيات المحسوسة، ولأنه لو

576 ب: هذا العلم.

577 أ: قد انمحت كلمة "بآلة".

كان عالماً بالجزئيات الزمانية، وهي واقعة في التَّغْيِير، فَيُدْرِكُهَا تارةً موجودةً وتارةً معدومةً، فيلزم التغير في ذاته هذا محال.

الفصل الخامس في طريقتهم في إنكار وجود العقول والنفوس

قالوا لو فرضنا موجوداً مجرداً لكان متشاركاً للباري في هذا الوصف، ولو كان متشاركاً له في هذا الوصف لكان متشاركاً له في الماهية، إذ لولا مشاركته في الماهية لكان هذا الوصف معللاً بعلتين⁵⁷⁸ مختلفتين، وذلك لا يجوز لأنّه لا يخلو إما أن يكون محتاجاً إلى تلك العلة لعلتها أو لم يكن، لا سبيل إلى الثاني، لأن الغني عن الشيء لا يكون واجباً به، هذا خلف. فَتَعَيَّنَ أن يكون محتاجاً إليها، فلا يوجد تَغْيِيرُ تلك العلة. قلنا: لا نسلم بأنه لو لم يُشاركه في الماهية لكان هذا الوصف مُعَلَّلاً بعلتين مختلفتين، وإنما يلزم أن لو كان هذا الوصف له علة وجودية، ولم لا يجوز أن يقال إنفى التَّحْيِيزِ والوضع عن كل واحدٍ منهما؟ لأن {ط/75} كل واحدٍ منهما لا يَقْبَلُ التَّحْيِيزَ والوضع.

فإن قيل: امتناع قبول هذا الوصف إما أن يكون محتاجاً إلى تلك العلة أو لم يكن، لا سبيل إلى الثاني لأنه لو لم يكن محتاجاً إليها لما وجب بها، فهو إذن محتاج إليها فلا يَصْدُقُ بدونها. قلنا: لم قلتم بأنه لو لم يكن محتاجاً إليها⁵⁷⁹ لما وجب بها؟⁵⁸⁰ وهذا لأن تلك الماهية لذاها تقتضي أن يجب بها لا بسبب احتياجه إليها، ألا نرى أن الحرارة لا تحتاج إلى الطبيعة النارية لوجودها بشعاع الشمس وبالحركة، مع أن الطبيعة النارية تقتضي وجودها، فالشيء الواحد يجوز أن يجب بعض أفرادها بعلة وبعضها بعلة أخرى، وإنما الامتناع في اجتماع علتين على معلول واحد بالشخص.

578 أ: قد انمحت كلمة "بعلتين".

579 أ: قد انمحت كلمة "إليها".

580 أ: قد انمحت كلمة "بها".

الفصل السادس في طريقتهم في إعادة المعدوم

قالوا إن الماهية إما أن تقبل الوجود أو لا تقبل، لا جائز أن لا تقبل، لأنها لو لم تكن قابلة للوجود لما وجدت أصلاً، وحيث وجدت دلّ على أنها تقبل الوجود، فتعين كونها قابلة للوجود، فيصحّ عليهم لوجود به.⁵⁸¹ قلنا: لا نسلم بأنها إذا كانت قابلة للوجود يصحّ عليه الوجود ثانياً، لأن الوجود غير الوجود ثانياً، فجاز أن من أنه وجود⁵⁸² ولا تقبل الوجود ثانياً. والدليل على امتناع إعادة المعدوم بعينه أن السوادين عنهما اشتراك⁵⁸³ في المحل وسائر الصفات، ووجد أحدهما في وقت دون وقت، فإن امتياز أحدهما عن الآخر لا يكون إلا بالوقت، فلو أعيد أحدهما بعد العدم مع تميزاته لأعيد مع الوقت الذي وجد فيه، فيكون مُبتدأ⁵⁸⁴ من حيث إنه مُعادٌ هذا خلف.

وأما الأشخاص التي لا يكون امتياز بعضها عن البعض بالوقت، فالإمتياز بينها لا بد⁵⁸⁵ وأن يكون بعرضٍ مفارق، وذلك العرض لا بد له من استعداد القابل، لأن المرجح لو لم يكن استعداد القابل لكان إما الماهية أو الفاعل الخارجي، وأياً ما كان فهو تخصيص بلا تخصّص وترجيح بلا مرجح هذا خلف. فذلك العرض فليسبب⁵⁸⁶ استعداد المادة، واستعداد المادة لا بد وأن يختص بوقت معين، وإلا لكان الاستعداد حاصلاً دائماً، فيكون الترجيح حاصلاً دائماً، فإذا⁵⁸⁷ الاستعداد يختص بوقت معين، فلو أعيد ذلك الشخص بعينه يلزم إعادة ذلك الوقت بعينه، فيلزم أن يكون الشيء مبدأً من حيث إنه مُعادٌ هذا خلف. فإن قيل: لم لا يجوز أن يحصل للمادة استعداد ذلك الشخص في وقتين مختلفين، فيحصل ذلك الشخص في وقتين؟ قلنا: لأن المادة

581 ب: يصحّ عليها الوجود ثانياً.

582 ب: فجاز أن تقبل الوجود.

583 ب: أن السوادين اللذين اشتركا.

584 أ: قد انمحت كلمة "مبتدأ".

585 أ: قد انمحت كلمتان "بينها لا بُد".

586 ب+ إذن لسبب.

587 أ: قد انمحت كلمة "فإذا".

الواحدة لو⁵⁸⁸ حصلَ فيها استعدادُ ذلك الشخص في وقتين، فلا يمكن إعادة ذلك الاستعداد، وإلا لَزِمَ إعادةُ ذلك الوقت، فيلْزِمُ أن يكون الشيء مبدأً من حيث إنه معاد، وإذا لم تكن إعادة ذلك الاستعداد وذلك الاستعداد مرجَّح لوجود ذلك الشخص، وإلا لكان اختصاصه بذلك الوقت ترجيحاً بلا مرجَّح، فلا يمكن إعادة ما هو مميزٌ لذلك الشخص، فلا يمكن إعادة⁵⁸⁹ ذلك الشخص.

وليكن هذا آخر الكلام في هذه الرسالة والحمد لله رب العالمين والصلاة على محمد وآله أجمعين.

نَقَلَهُ من نسخة الأصل علي بن عمر بن علي القزويني لنفسه في الثامن والعشرين من شهر شعبان سنة سبع

وعشرين وستمائة هـ.⁵⁹⁰ {76/1}

588 أ: قد انمحت كلمة "لو".

589 ب - في الأصل ما هو مميزٌ لذلك الشخص، فلا يمكن إعادة، صح في الهامش.

590 ب + تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب من خط الكاتبي القزويني عن يدي الفقير سليمان بن محمد علي الطريزوني لنفسه ولمن شاء الله بعده، اللهم اختتم عمرنا بالخير والسعادة وأخرجنا من الدنيا مع كلمة الشهادة اللهم اجعل عمرنا خيراً من أمسنا آمين يا رب العالمين. تحريراً في اليوم السادس عشر من شهر صفر المظفر، ختم الله بالخير والظفر لسنة اثني وتسعين وألف.